الجزء الأول

قبسات فاطمية

تقريرًا لأبحاث

الشيخ ياسر الحبيب

قبَساتٌ فاطِميّة

📚 هوية الكتاب

العنوان : قبَـساتٌ فاطمـية

بيانات الإعداد والإنتاج:

الجهة المنتجة: لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب
الإخراج الفني: لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب
تصنيف الكتاب: عقائدي/ تاريخي
الطبعة: الأولى

المواصفات الفنية للنسخة:

نوع النسخة: إلكترونية
حجم الصفحة: A5
عدد الصفحات: [١٧٣] صفحة
تاريخ الإنتاج: جمادى الأخرة ١٤٤٨ هـ - ٢٠٢٦ م

⚠️ جميع الحقوق محفوظة
حقوق الطبع والنشر محفوظة للجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب.

🌐 المنصة الرسمية المعتمدة:

لمتابعة جديد الإصدارات والآثار، تفضلوا بزيارة صفحة اللجنة الوحيدة والرسمية على التليجرام:

📣 **@turathalhabib**

قبساتٌ فاطميّة

تقريرًا لمحاضرات

الشيخ ياسر الحبيب

الطبعة الأولى | ١٤٤٨هـ |٢٠٢٦م

لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب



لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب

تأسست: صفر الأحزان ١٤٤٥هـ

Committee for Preserving and Publishing the

Works of Sheikh Yasser al-Habib

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وعلى آله آل الله واللعنة على أعدائهم أعداء الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تبقى قضية الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها) الميزانَ الأدقّ الذي تُمتَحن به العقائد، والفيصلَ الجليّ بين الولاء الصادق وبين المداراة على حساب الحقّ. ومن قلب هذه المأساة التي هزّت أركان الوجود، تأتي صفحات هذا الكتاب «قبسات فاطمية» لتضع القارئ أمام الحقيقة مجرّدةً من كلّ تزييف أو تعتيم.

هذا الأثر هو تقريرٌ علميٌّ محرَّرٌ لسلسلة الأبحاث القيّمة التي ألقاها سماحة الشيخ ياسر الحبيب في الليالي الفاطمية (الرواية الثالثة) لعام ١٤٣٢ هـ.

ونظرًا لما اشتملت عليه هذه المحاضرات من تحقيقاتٍ رصينة، واستدلالاتٍ دامغة تردّ الشبهات وتكشف المستور؛ فقد ارتأت لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب المبادرة إلى تقريرها وتهذيبها في هذا السفر، صيانةً لهذا الجهد

العلميّ من الضياع، وتيسيرًا للباحثين وطلّاب الحقيقة للنهل من معينها.

لقد غاصت هذه المباحث في جذور المسائل العقائدية والتاريخية المتعلّقة بسيدة نساء العالمين (عليها السلام)؛ فاستهلّت بفكّ الاشتباك التاريخي حول تعدد روايات استشهادها، مثبِتةً بالدليل الدرائي واللغوي رجحان «الفاطمية الثالثة»، ثم عرّجت على سموّ مقامها الملكوتي وتقدّم نورها الطاهر في غيب الله، لتنتقل بعد ذلك إلى كشف الستار عن سياسات الطمس والتعتيم التي مُورست لإخفاء تفاصيل الهجوم على دارها، وكسر ضلعها، وإسقاط جنينها المحسّن (عليه السلام)، مبرهنةً على ثبوت ذلك بالتواتر والأسانيد الصحيحة من مصادر الفريقين.

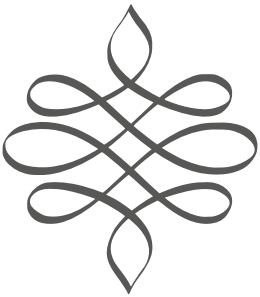
إنّ هذه الصفحات دعوةٌ صريحةٌ للثبات على المبدأ، ورفضٌ التنازل عن جراحات آل محمد (عليهم السلام) تحت أيّ ذريعةٍ كانت.

نضع هذا التقرير بين يدي القارئ الكريم، سائلين المولى عزّ وجلّ أن يجعله نافعًا ومُبصِّرًا، وأن يثبّتنا وإيّاكم على ولاية

الـزهـراء الـبتول (صـلوات الله عـليها) والـبراءة مـن أعـدائـها (عليهم اللعنة).

لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب

الأول من جمادى الآخرة ١٤٤٨هـ



علة اختلاف الآثار في تاريخ استشهاد الزهراء عليها السلام

آثرت أن يستهلّ الحديثُ بمعالجةِ إشكالٍ وتساؤلٍ ينبثق متكررًا في أذهان جَمْهَرةٍ من الناس: ما الحكمةُ والسبب في هذا التباين البَيِّنِ في تحديد تاريخ شهادة الزهراء (صلوات الله عليها)؛ حتى بات يُحيا في كلّ عامٍ ما يُتعارف عليه بالفاطمية الأولى، والفاطمية الثانية، والفاطمية الثالثة؟ فما سرُّ هذا التباين؟

والجوابُ التحقيقيُّ يتلخص في أنّ هذا الاختلاف مُبتنٍ على تعدّد الروايات والأقوال والآثار الواردة في المقام.

وهذا التعدّد ليس بدعًا في الوقائع التاريخية؛ إذ هو أمرٌ مألوف ومشهود في سائر الأحداث التاريخية العظمى؛ حتى تاريخ استشهاد النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) نجد

الرواياتِ فيه مُتخالفة متضاربة، وكذا الحال في تواريخ شهادات الأئمة المعصومين (عليهم السلام) ومواليدهم الشريفة.

ولستُ أجازف إن قلتُ: إننا لا نكاد نعثر على اتفاقٍ بين المؤرخين والمحدّثين بشأن تحديد يومٍ بعينه لشهادة أحدٍ من المعصومين (عليهم السلام)، سوى الإمام الحسين بن علي (صلوات الله عليهما)؛ إذ انعقدت الكلمة على أنّ شهادته وقعت في اليوم العاشر من شهر محرّم الحرام.

على أنّه حتى تاريخ ميلاد الحسين (عليه السلام) قد اختلفت فيه الروايات وتعدّدت؛ فليس ثَمّة إجماعٌ مطلقٌ على وقوعه في الثالث من شهر شعبان المعظم.

وهاهنا نقطةٌ منهجيةٌ بالغة الأهمية؛ إذ يجب التفطن إلى أنّ تباين الروايات وتعدّدها لا يُعزى بوجهٍ من الوجوه إلى تضاربٍ في أقوال الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم) أنفسهم، ولا إلى جهلهم بالواقع التاريخي، حاشاهم؛ بل إنّ منشأ هذا الاختلاف إنما هو عائدٌ إلى الطبقات الناقلة من الرواة، وإلى اختلاف النسخ الخطية وحوادث الزمان. وذلك أنّ

تلك الـعصور الـمتقدمـة لـم تشهـد ضـبطًا دقـيقًا ولا تـقييدًا للتواريخ كما هو الميسّر اليوم، وذلك عائدٌ لأسبابٍ موضوعيةٍ متعدّدة:

أولًا: الاعتماد على السماع والشفاهة دون التدوين الفوري

إنّ ضبط التواريخ والأحداث في تلك الحقبة كان قائمًا بالكلية على الشفاهة والمسموعات الرائجة، ولم يكن يُدوّن في الصحف والكتب أولًا بأول إلا في أحيانٍ نادرة.

فالأصل المطّرد هو الاعتماد على الذاكرة؛ فمثلًا حينما يُسأل عن ولادة النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) يروي فصيّلٌ ما سمعوه شفاهةً، ويروي آخرون ما تناهى إلى مسامعهم في يومٍ آخر، وكذا الحال عند شهادة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله).

ومن الطبيعي في المدار الشفاهي أن تعتري المعلومات المحفوظة عواملُ النسيان والسهو وتطاول الأيام، مما يفضي بالضرورة إلى وقوع الاختلاف في التحديد.

ثانيًا: تأخر حركة التدوين والتأليف التاريخي

إنّ التدوين والتقييد المنظم لم يبدأ في التاريخ الإسلامي إلا في مراحل متأخرة؛ فشهادة الزهراء (صلوات الله عليها) وقعت في الصدر الأول، ولم تكن حركة التدوين الرسمية والحديثية قد التأم شملُها آنذاك على النحو المنضبط الذي نعهده مثلًا مع إطلالة القرن الثاني الهجري وما تلاه، حيث صار التدوين مأخوذًا به ومُعتمدًا إجمالًا.

فعدم وجود حركة تدوين مبكرة رصينة كان له الأثر البالغ في اتساع رقعة هذا الاختلاف.

ثالثًا: العوارض المادية المحدِثة للتصحيف في المخطوطات

إنّ ما قُيِّدَ ودُوِّنَ فعلًا في التواريخ بعد انطلاق حركة التدوين، كان يُكتب على رقوق وصحف قديمة وبوسائل خطية بدائية.

فالحبر والمداد المستخدم آنذاك كان سريع الزوال والانعفاء لأدنى سبب؛ كمماسة شيءٍ من الماء، أو التعرض المباشر لأشعة الشمس.

ناهيك عن أنّ الصحيفة ذاتها كانت معرضةً للبِلى والتآكل والتلف.

فـكان الـنساخ والمحـدثـون حـينما يـقفون على وثـيقةٍ أو صحيفة قديمة تضمّ روايةً أو تاريخًا أو أثرًا، يقعون في الحيرة والارتباك عند محاولة ملء الفراغات والبياض الواقع في النص نتيجة انطماس المعالم وتآكل الحروف.

رابعًا: خلو الكتابة القديمة من الإعجام والتنقيط

أضف إلى ذلك عارضًا خطيًا رئيسًا، وهو أنّ الخط العربي في بدايات حركة التدوين كان عاريًا من التنقيط ؛ فتشابهت صور الحروف ورسومها، مما أدى بالضرورة إلى وقوع التصحيف والتأويل واختلاف قراءة الكلمة الواحدة بين ناسخٍ وآخر، فضلًا عن اختلافهم في فهم العبارة والجملة برمتها.

خامسًا: ظروف الضغط السياسي والتقية والحصار المعرفي

يُضاف إلى ما تقدم شرطٌ موضوعيٌّ تاريخيٌّ قاهر؛ إذ إنّ الشيعة الإمامية والأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم)

قبلهم، كانوا يكابدون ظروفًا قاسية من الظلم والاضطهاد والرقابة الصارمة، مما يحول دون سلاسة تنقل المعلومة وانسيابية انتشار الرواية.

فهذه القيود المفروضة على أهل البيت (عليهم السلام) وأصحابهم الأبرار وشيعتهم المخلصين كانت سببًا مباشرًا في ضياع جملةٍ وافرة من الآثار وتطرق التحريف والتغيير إليها؛ إذ لم تكن الرواية في حلٍّ من أمرها ولا المعلومة حرّة في تداولها. فلم يكن أحدٌ يجرؤ على أن يجهر بقوله: «**حدثني جعفر بن محمد الصادق عليه السلام**» -مثلًا- إلا في فترات خاطفة استثنائية، كأوقات الانفلات وانتقال السلطة والتنازع بين أركان الدولة الأموية والدولة العباسية، حيث أتاحت تلك القلاقلُ هنيئةً من الفرجة والتنفس.

أما في الظروف الاعتيادية، فكان الخوف والتعتيم يحيطان بالجميع، فينسى بعض الناقلين، ويشتبه آخرون، وتنتقل المعلومة محرفةً أو ناقصة، بل ربما انقطعت بالكلية، فيحدث فراغٌ هائلٌ في انضباط النص التاريخي والرواية الحديثية.

وهكذا تطرّق الاختلافُ إلى الروايات المأثورة عن أئمتنا (عليهم السلام) في تحديد يوم استشهاد الزهراء (عليها السلام) جراء هذه العوامل والظروف الحافة. يُضاف إليها وجودُ أقوالٍ وآراء صريحة للمؤرخين والسياسيين، تباينت هي الأخرى مع المأثور عن أهل البيت (عليهم السلام).

وبناءً على الاستقراء النظري، نجد أنفسنا أمام أقوالٍ وتحديداتٍ متعدّدة لشهادة الزهراء (عليها السلام) ينتهِي بها العدُّ -حسب تتبعي- إلى زهاء ثمانية أقوالٍ أو تزيد[1]. فليس الأمر محصورًا في ثلاث مناسباتٍ فاطمية، بل إنّ الأقوال تبلغ ثمانية. وإنما انحصر اهتمام المؤمنين ومواظبتهم على إحياء المناسبات الثلاث المشهورة لكونها مستندةً إلى الأقوال والأخبار الأكثر شهرةً واعتمادًا في المدونات الحديثية.

ثم إذا أمعنا النظر في هذه الأقوال الثلاثة، وجدنا أنّ اثنين منها يتمتعان بقوةٍ وإسنادٍ أشدّ، ومن هاتين الروايتين تبرز روايةٌ واحدةٌ هي الأقوى والأثبت مدركًا عند جمع غفير من

(١) بل تصل ل٢١ قولًا تقريبًا؛ على ما أورده الأنصاري الزنجاني في موسوعته.

الـمحققين والـعلماء، وهـي الـمتعارف عـليها بـ «الـفاطـمية الثالثة» الواقعة في اليوم الثالث من شهر جمادى الآخرة.

فهذا القول يُعدُّ أرجح الأقوال وأقواها دليلًا بحسب منهج الجمع الدلالي والنقدي الذي سأبينه.

ومع ذلك، فإنّ منهج المحبة والولاء يقضي بحسن إحياء الذكرى الفاطمية في كل يومٍ يُحتمل وقوع الفاجعة فيه، وهو مظهرٌ ناصع من مظاهر قوة الإيمان ووثاق الارتباط بآل بيت النبوة (صلوات الله عليهم).

الموازنة بين طوائف الروايات في استشهاد الزهراء عليها السلام

إنّ الروايات والأقوال الواردة في التحديد تنقسم منهجيًا إلى طائفتين رئيسين:

- **الطائفة الأولى:** تؤرخ يوم الشهادة وتحدده باليوم والشهر من التقويم الهجري.
- **الطائفة الثانية:** تحدد الفترة الزمنية والمدّة الفاصلة بين استشهاد الرسول الأعظم (صلى الله

عليه وآله) وبين رحيل بضعته الزهراء (صلوات الله عليها).

استعراض الطائفة الأولى (المحدِّدة لليوم والتاريخ):

وهي تضمّ أقوالًا وروايات متعدّدة، من أبرزها:

١. **القول الأول:** إن شهادتها (عليها السلام) كانت في اليوم الثالث من شهر جمادى الآخرة. وقد ورد هذا النص في دلائل الإمامة للطبري الإمامي[١]، ومسار الشيعة للشيخ المفيد[٢]، ومصباح المتهجد لشيخ الطائفة الطوسي[٣]، وإقبال الأعمال للسيد ابن طاووس[٤]، وبحار الأنوار للعلامة المجلسي[٥]، وغيرها من الأصول الحديثية.

---

(١) دلائل الإمامة ص٤٦،٤٥.

(٢) مسار الشيعة ص٥٤.

(٣) مصباح المتهجد للطوسي ص٧٩٣.

(٤) إقبال الأعمال ج٣ ص١٦٠.

(٥) بحار الأنوار ج٤٥ ص٢١٥.

٢. **القول الثاني:** إن شهادتها (عليها السلام) وقعت في اليوم العشرين من شهر جمادى الآخرة. وهو المذكور في إقبال الأعمال للسيد ابن طاووس[١].

٣. **القول الثالث:** إن شهادتها (عليها السلام) كانت في اليوم الثالث من شهر رمضان المبارك. وهو المروي في كشف الغمة للإربلي[٢].

٤. **القول الرابع:** إن الشهادة وقعت في اليوم الحادي والعشرين من شهر رجب. وهو ما أورده الشيخ الطوسي في المصباح[٣].

استعراض الطائفة الثانية (المحدِّدة للمدة الفاصلة):

وهي الطائفة التي تُعنى بضبط مقدار الأيام التي عاشتها الزهراء (عليها السلام) بعد أبيها المصطفى (صلى الله عليه

---

(١) لم نجده في الإقبال؛ و رواه الطبري في دلائل الإمامة (ص ١٣٦)، نقلًا عن محمد بن همّام، بقوله: «**ورُوي أنّها قُبضت لعشرٍ بقين من جمادى الآخرة**».

(٢) كشف الغمة في معرفة الأئمة للإربلي ج١ ص٤٧٤.

(٣) مصباح المتهجد للطوسي ص٨١٥.

وآله)، وأبرز رواياتها ثلاث:

١. **الرواية الأولى:** تحدد الفاصل الزمني بـ (95 يومًا). وهو ما نقله الأربلي في كشف الغمة[١].

٢. **الرواية الثانية:** تحدد الفاصل بـ (75 يومًا). وتجلّت هذه الرواية في الكافي الشريف لشيخنا الكليني (رضوان الله تعالى عليه)[٢].

٣. **الرواية الثالثة:** تحدد الفاصل بـ (40 يومًا). وهو ما رواه الطبرسي صاحب الاحتجاج[٣].

---

(١) كشف الغمة في معرفة الأئمة للإربلي ج١ ص٣٦٣.

(٢) الكافي الشريف ج١ ص٤٥٨.

(٣) نقله عنه الخوئيني في موسوعته الكبرى عن فاطمة الزهراء عليها السلام ج١٠ ص١٦ ؛ وذكره الشيخ ابن شهر أشوب رحمه الله في مناقبه إذ قال: **« وقُبض النبيّ (صلى الله عليه وآله) ولها يومئذٍ ثماني عشر سنة وسبعة أشهر، وعاشت بعده اثنين وسبعين يومًا، ويقال: خمسة وسبعين يومًا، وقيل: أربعة أشهر. وقال القربانيُّ: قد قيل: أربعين يومًا، وهو أصح»** مناقب آل أبي طالبج٣ ص١٣٢. وكذا روى السيد ابن طاووس في كتاب اليقين: عن جابر بن =

تحقيق الجمع الدلالي وكشف عارض التصحيف الخطي

إذا أردنا إجراء المقاربة الحديثية والنقدية بين الطائفتين للوصول إلى النتيجة العلـمية الدقيقة، فإننا نصل إلى المـقاربة التالية:

إنّ الـروايـة الأشهـر والأقـوى فـي الـطائـفة الأولى (المحـدِدة لليوم التاريخي) هي الرواية الناصّة على أنّ الشهادة وقعت في اليوم الثالث من جمادى الآخرة؛ لكونها مرويةً بسندٍ حسن عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وقد جزم بها ونصّ عليها الشيخ الأقدم المفيد في مسار الشيعة.

وأمـا الـطائـفة الـثانـية (المحـدِدة لـلمدة الـفاصلة بـالأيـام)، فلدينا فـيها نـكتةٌ درائـيةٌ ونـقديـة فـي غـايـة الأهـمية؛ وهـي أنّ

= عبد الله الأنصاريّ، عن سلمان الفارسيّ قال:«قلنا يومًا: يا رسول الله، من الخليفة بعدك حتَّى نعلمه؟ قال لي: يا سلمان! أدخِلْ عليَّ أبا ذر، والمقداد، وأبا أيوب الأنصاريَّ، وأمَّ سَلَمة زوجة النبيّ من وراء الباب، ثمَّ قال: اشهدوا وافهموا عنِّي: إنَّ عليَّ بن أبي طالب (عليه السلام) وصيي ووارثي...إلى أنْ قال لفاطمة (عليها السلام): وأنتِ تُظلمين، وعن حقِّكِ تُدفعين، وأنتِ أوَّل أهل بيتي لاحقٌ بي بعد أربعين». اليقين ص٤٨٧.

الرواية الأولى (95 يومًا) والرواية الثانية (75 يومًا) هما في واقع الأمر وحقيقة الصدور روايةٌ واحدةٌ بعينها! فكيف اتحدت الروايتان مع ظهور التباين بين التسعين والسبعين؟

الجواب: إنّ منشأ هذا التعدد ظاهرًا إنما هو التصحيف الناشئ عن قراءة النساخ والمؤلفين للخط الكوفي القديم العاري من التنقيط والإعجام؛ إذ إن كلمة (سبعين) ورسم كلمة (تسعين) يتطابقان كليًا في رسم الخط العربي القديم (أربع سنن قبل العين ثم سِنّة ثم نون من غير نقاط).

فالمؤلف كصاحب كشف الغمة حينما استنسخ أصل الرواية الخطية، قرأ الكلمة غير المنقوطة على أنها (تسعين)، فدُوّنت في كتابه "خمسة وتسعون يومًا".

بينما الشيخ الكليني في الكافي (أو الناقلون عنه في النسخ المتأخرة) قرأ الصورة الخطية ذاتها على أنها (سبعين)، فثُبتت في الكافي "خمسة وسبعون يومًا".

فالأصل الحديثي واحدٌ لا محالة، ولكن اختلف ضبط النساخ وقراءتهم للرسم الكوفي المجرد من النقاط.

وهذه الرواية -بصرف النظر عن تصحيف قراءتها- صحيحة السند وقوية المخرج عن الإمام الصادق (عليه السلام)، ولهما ما يعاضدها ويمثلها من الأخبار المأثورة عن الإمام الباقر وأمير المؤمنين (صلوات الله وسلامه عليهما).

النتيجة والتوفيق الترجيحي

فعند عرض الرواية الأشهر والأقوى سندا من الطائفة الأولى (وهي نص الإمام الصادق عليه السلام على يوم الثالث من جمادى الآخرة) ومطابقتها مع الطائفة الثانية المحدِدة للأيام، تترجح لدينا قراءة كلمة (تسعين) على كلمة (سبعين)؛ لأننا إذا حسبنا المدة الزمنية ابتداءً من رحيل النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) في الثامن والعشرين من شهر صفر الخير وحتى اليوم الثالث من جمادى الآخرة، نجد الفاصل الزمني يستغرق تمام (95 يومًا).

فتطابق الرواية الأشهر محدِّدةَ اليوم مع قراءة الخمسة والتسعين يومًا، يجعل الفاطمية الثالثة هي الأقوى مستندًا وأرجح دليلًا، ويكون المظنون الأقوى وقوع الشهادة في هذا اليوم.

غـير أنّ هـذا الـترجـيح يـظلّ فـي نـطاق الـظن الـراجـح دون القطع واليقين المطلق.

ومـن هـنا يسوغ بـل يحسن بـالمؤمنين إحياء "الفاطمية الثانية" (الموافقة لليوم الثالث عشر من جمادى الأولى على مبنى 75 يومًا)، و"الفاطمية الأولى" (الموافقة لليوم الثامن من ربيع الآخر على مبنى 40 يومًا). فسيرة أهل الولاء قائمةٌ على تـعظيم هـذه الـمناسبة فـي كـل يـومٍ يُـحتمل فـيه وقـوع الـمصيبة، أداءً لـبعض الـحق الـعظيم لـرسـول الله وبـضعته (صلوات الله عليهما وآلهما).

على أنه ينبغي أن يحظى التاريخ الأقوى دليلًا (الفاطمية الثالثة) بأعلى مستويات التعظيم والإحياء.

علوّ مرتبة الزهراء عليها السلام وتَقَدُّمِ نُورِها

إنّ المقام المعنوي والملكوتي للزهراء (صلوات الله عليها) يُجلُّ عن الوصف والتصور. ولكي نقرّب هذا الشأن العظيم إلى الأفهام، أستعرض بين أيديكم روايةً جليلة الإسناد رُويت بسندٍ عالٍ يتصل بالإمام أبي محمد الحسن الزكي العسكري (صلوات

الله وسلامه عليه)، عن آبائه الطاهرين، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله).

وقد ساق هذه الرواية العلامة المجلسي في بحار الأنوار نقلًا عن كشف الغمة للأربلي، بإسناده إلى الحسين بن أحمد بن خالويه في كتاب الآل، قال: حدثني أبو عبد الله الحنبلي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن قضاعة، قال: حدثنا أبو معاذ عبدان بن محمد، قال: حدثني مولاي أبو محمد الحسن بن علي (العسكري)، عن أبيه علي بن محمد، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):

«لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ وَحَوَّاءَ تَبَخْتَرَا فِي الْجَنَّةِ؛ فَقَالَ آدَمُ لِحَوَّاءَ: مَا خَلَقَ اللهُ خَلْقًا هُوَ أَحْسَنُ مِنَّا!».

وهذا الصنيع من آدم (عليه السلام) ومخاطبته لحواء إنما هو لتجسيد المعرفة وإيصال المفهوم الملكوتي إلى البشرية عبر مشهدٍ تعليمي؛ إذ المعصومون والأنبياء يأتون بأفعالٍ تصويرية لتبيين الحقائق الهادية.

فـلولا هـذا الـموقـف الـناطـق مـن آدم (عـليه السـلام) لـما وصـلت إلـينا هـذه الـحقيقة الـعظمى الـيوم؛ إذ آدم (عـليه السلام) على يقينٍ تام بأنّ هناك خلقًا أعظم وأشرف منه ومن زوجـه، وهـم محـمد وآل محـمد (عـليهم السـلام)، ولـكنه بمرسومٍ إلهيٍّ أجرى هذه المقالة الإظهارية على طريق التمثيل والتبيين تماثلًا مع ما صنعه إبراهيم الخليل (عليه السلام) حين قال عن الكوكب والقمر والشمس: ﴿**هَذَا رَبِّي**﴾[1] لإقامة الـحجة وإيـصال الـمفهوم لـلمكلفين، وهـو يـعلم يـقينًا أنـها مربوبةٌ محدثة.

تكمل الرواية الشريفة:

«فَـأَوْحَـى اللّٰهُ إِلَى جَـبْرَئِـيلَ (عَـلَيْهِ السَّلَامُ): ائْتِ بِعَبْدِي الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى».

وكـان آدم إذ ذاك فـي الـجنة، غـير أن الـجنان درجـات، فـأمـر الله جبريل برفعه إلى الطبقة العليا "الفردوس الأعلى":

---

(١) [الأنعام: 77-79].

«فَـلَمَّا دَخَـلَ الْـفِرْدَوْسَ نَـظَرَ إِلَى جَـارِيَـةٍ عَلَى دُرْنُوكٍ مِنْ دَرَانِيكِ الْجَنَّةِ، وَعَلَى رَأْسِهَا تَاجٌ مِنْ نُورٍ، وَفِي أُذُنَيْهَا قَـرِطَانِ مِنْ نُورٍ، قَدْ أَشْرَقَتِ الْجِنَانُ مِنْ نُورِ وَجْهِهَا».

والدرنوك: هو البساط الفاخر أو الوسادة الوثيرة المحفوفة بالكرامة. فلما أبصر آدمُ نور هذه الجارية المشرِقة الذي أضاء طبقات الجنان وأرجاءها:

«فَـقَالَ آدَمُ: حَـبِيبِي جَـبْرَئِـيلُ، مَـنْ هَـذِهِ الْجَارِيَةُ الَّتِي أَشْرَقَتِ الْجِنَانُ مِنْ حُسْنِ وَجْهِهَا؟ فَقَالَ: هَذِهِ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) نَبِيِّ مِنْ وُلْدِكَ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ. قَالَ: فَـمَا هَـذَا التَّاجُ الَّذِي عَلَى رَأْسِـهَا؟ قَـالَ: بَـعْلُهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ). قَالَ: فَمَا الْقَرِطَانِ اللَّذَانِ فِي أُذُنَيْهَا؟ قَالَ: وَلَدَاهَا الْحَسَنُ وَالْحُسَـيْنُ (صَـلَوَاتُ اللَّهِ عَـلَيْهِمْ). قَـالَ آدَمُ: حَـبِيبِي جَـبْرَئِـيلُ، أَخْـلِقُوا قَـبْلِي؟ قَـالَ: هُـمْ

مَوْجُودُونَ فِي غَامِضِ عِلْمِ اللّٰهِ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ بِأَرْبَعَةِ آلَافِ سَنَةٍ»[1].

إنّ هـذه الروايـة الـواردة بـسندٍ عـالـي الاتـصال تتجـلى فـيها حـقيقة تـقدم نـور الزهـراء وأهـل الـبيت (عـليهم الـسلام) فـي عـالـم الأنـوار والـغيب الإلهـي قـبل خـلق آدم بـأربعة آلاف سنة، حيث استقر نورها في أعلى الفردوس.

التكافؤ والمفاضلة المعنوية بين مقام الزهراء وعلي عليهما السلام

إنّ الـوقـوف على الـمعرفـة الـحقيقية لـمقام الـزهـراء (عـليها السلام) يتطلب منا التأمل والمقارنة العلمية مع المقامات العظيمة المعصومة.

فـفي الـتصور الـرائـج، تُـعدُّ الـزهـراء (عـليها الـسلام) سـيدة نـساء الـعالـمين بـلا مـنازع، ومـقدمـةً على مـريـم وخـديـجة (عـليهما الـسلام)، ولـكن يُـظنّ أحـيانًـا أنـها دون مـقام أمـير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

---

(١) كشف الغمة للإربلي ج١ ص٤٥٦.

غير أنّ البحث العلمي والدلالي النظري يضعنا أمام حيرةٍ معرفية حقيقية؛ إذ إنه باستثناء النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) الذي ثبت بالضرورة والدليل المتواتر أنه سيد الأولين والآخرين وأفضل خلق الله مطلقًا، فإنه ليس من السهل إثبات التمايز بالأفضلية بين علي والزهراء (عليهما السلام) بضرسٍ قاطع.

وقد اختلف أرباب التحقيق في هذه المسألة على أقوال:

١. القول بأفضلية أمير المؤمنين (عليه السلام) مطلقًا.

٢. القول بأفضلية فاطمة الزهراء (عليها السلام).

٣. القول باستوائهما وتكافؤهما في مرتبةٍ واحدة سامية مع الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)؛ استنادًا إلى أنّ عليًا هو نفسُ رسول الله بنص آية المباهلة ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾[1]، وأنّ فاطمة هي الكفؤ المعادل لعلي (عليه السلام) بالنص الحديثي:

---

(١) [الأنعام:62].

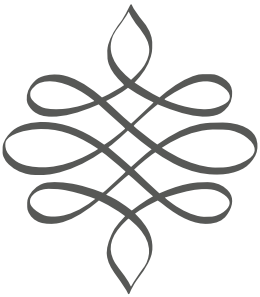
« لَـوْلَا أَنَّ أَمِـيرَ الْـمُؤْمِـنِينَ (عَـلَيْهِ السَّلَامُ) تَزَوَّجَهَا، لَمَا كَانَ لَهَا كُفْءٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ.»[1].

ومـما يـزيـد المشهـد تـعميقًا وحـيرة، السـلوكُ والـتعامـلُ المأثور عن أمير المؤمنين (عليه السلام) تجاه الزهراء (عليها السلام)؛ فمع أنّ عليًا (عليه السلام) أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين سوى المصطفى (كما جاء في خطبه ورواياته أنه أفـضل مـن آدم ونـوح وإبـراهـيم ومـوسـى وعيسـى عـليهم السلام)، نجـد سلوكـه الـتعبدي مع الـزهـراء (عـليها السـلام) سلوك الـمعظم والمبجـل بكامـل الـخضوع؛ فـكان يـخاطـبها بـقولـه: «**يا سيدتي**»، وكـان إذا خـرج مـن حجـرتـها لا يـولـيها ظهـره، بـل يـرجـع الـقهقرى إجـلالًا وتـكبيرًا لـشأنـها (عـليها السلام)!

---

(١) البحار ج١٠ ص٤٣ ح١ عن أمالي الصدوق والعلل والخصال.

بل أبعد من ذلك، تشير جملة من الروايات والآثار إلى أنّ عليًا (عليه السلام) كان يتلقى عنها أطيافًا من العلوم، وكان مأمورًا من النبي (صلى الله عليه وآله) بطاعتها والامتثال لأمرها، مما يلوح بشأنيةٍ ملكوتية عظيمة توازي بل تكافئ أعلى المقامات الإلهية.



كنا قد حاولنا مقايسة فاطمة الزهراء (عليها السلام) بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) لعلنا نقترب شيئًا ما من فهم مقام الزهراء البتول (صلوات الله عليها وأرواحنا فداها).

وقد بيّنا أن عليًا (صلوات الله عليه) فوق القياس؛ فهو الذي وُصِف بأنّه نفس رسول الله (صلى الله عليه وآله) بلسان الله (تبارك وتعالى) في كتابه العزيز، وهو الذي قال فيه سيد البشر محمد المصطفى (صلى الله عليه وآله):

«عَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ، فَمَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ»[1].

وهو الذي صرّح بأنه أفضل من عامة أنبياء الله (عز وجل) ورسله باستثناء رسول الله الخاتم (صلى الله عليه وآله).

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ج٢ ص٢٧١.

وهو الذي يخاطبه رسول الله (صلى الله عليه وآله) قائلًا:

«يَا عَلِيُّ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلَا أَنْ تَقُولَ طَوَائِفُ مِنْ أُمَّتِي فِيكَ مَا قَالَتِ النَّصَارَى فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا لَا تَمُرُّ بِمَلَإٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَخَذ التُّرَابَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْكَ يطلبُونَ بِهِ الْبَرَكَةَ»[1].

فأيُّ مقامٍ لعليٍّ (عليه السلام) يمكن للعقول أن تُحيط به أو تُعبّر عنه؟!

مظاهر خضوع أمير المؤمنين وإقراره بمقام الزهراء عليها السلام

ومع هذا المقام العظيم لأمير المؤمنين (عليه السلام)، نجد تعامله وتعاطيه مع سيدة نساء العالمين (صلوات الله عليها) يظهر فيه بمظهر الخادم المقرّ المعترف بأن لمخدومته فضلًا عليه ومقامًا أعلى من مقامه. وهنالك

(١) المعجم الكبير للطبراني ج١ ص٣٢٠.

شواهد متعددة على هذا المعنى، نقتصر منها على شاهدين رئيسين:

الشاهد الأول: مخاطبتها بلفظ السيادة

كان أمير المؤمنين (عليه السلام) يخاطب الزهراء (عليها السلام) بقوله: «يا سيدتي»، ومن المعلوم أن مخاطبة الإنسان لامرأة بهذه الكلمة تفيد ثبوت الشأنية والتقدم لهذه المرأة عليه، فيحترمها ويجعل نفسه دونها.

ومن الإجحاف والجهل ما يقع فيه بعض المنتسبين إلى التشيع أو بعض الخطباء حين يطلقون هذا الوصف على غيرها من النساء.

وقد روى شيخ الطائفة الطوسي (رضوان الله تعالى عليه) في كتابه مصباح الأنوار، بسنده عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (صلوات الله وسلامه عليهما) قال:

«لَمَّا حَضَرَتْ فَاطِمَةَ (عَلَيْهَا السَّلَامُ) الْوَفَاةُ بَكَتْ»، فَقَالَ لَهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)-وَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ- **: «يَا**

سَيِّدَتِي، مَا يُبْكِيكِ؟» قَالَتْ: «أَبْكِي لِمَا تَلْقَى بَعْدِي»، فَقَالَ لَهَا: «لَا تَبْكِي، فَوَاللّٰهِ إِنَّ ذَلِكَ لَصَغِيرٌ عِنْدِي فِي ذَاتِ اللّٰهِ وأوصته أن لا يُؤذن بها الشّيخين ففعل»[1].

فانظر كيف لم تبكِ (عليها السلام) لنفسها ولا لما جرى عليها من المصائب والدواهي العظيمة، وإنما كان بكاؤها لما سيلقاه أمير المؤمنين (عليه السلام) بعدها. ثم إنها أوصته أن لا يؤذن بها أبا بكر وعمر ولا يصليا عليها.

نهي أعداء آل محمد عن الصلاة على أوليائهم

إن تحريم الزهراء (عليها السلام) على أبي بكر وعمر حضور جنازتها والصلاة عليها، حذرًا من التأذي بقربهما، يعضده ما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام) من نهي المنتسبين للزهراء (عليها السلام) -خصوصًا السادة الأطياب- أن يصلي عليهم أحد ممن يتولى أبا بكر وعمر؛ لأن الميت يتأذى بحضور المنافق أو الناصبي أو الكافر أو المعادي لأهل البيت (عليهم

(١) مصباح الأنوار ص ٢٦٢.

السلام) جنازته والصلاة عليه، مما يحرمه من روح الراحة التي تتنزل بحضور الملائكة.

ومن الضروري بمكان العناية بما جاءت به الروايات الشريفة من آداب الموت والتشييع وإكرام الميت؛ إذ تقع في عصرنا أخطاء كثيرة في مراسم الدفن والتشييع تتسبب في إيذاء الميت، والواجب الرجوع في ذلك إلى المصادر الحديثية والعمل بالسنن المأثورة.

وقد روى الشيخ الصدوق في الأمالي، ونقله العلامة المجلسي في بحار الأنوار، عن الأصبغ بن نباتة أنه سأل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليهما السلام) عن علة دفنه لفاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) ليلًا، فقال (عليه السلام):

«إِنَّهَا كَانَتْ سَاخِطَةً عَلَى قَوْمٍ كَرِهَتْ حُضُورَهُمْ جِنَازَتَهَا، وَحَرَامٌ عَلَى مَنْ يَتَوَلَّاهُمْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ وُلْدِهَا»[1].

---

(١) الأمالي للصدوق ص٥٢٣.

فهذه المسألة حرية بالاهتمام صيانةً لراحة أبناء رسول الله (صلى الله عليه وآله) من السادة ومؤمني الشيعة، فلا يُفسح المجال لمخالف يتولى قتلة الزهراء أن يصلي على جنائزهم، بل يُستغنى عن حضورهم درءًا للحرج وتجنيبًا للميت الأذى الحاصل بحضورهم حين يُلقّن الشهادتين والإمامة. فالأموات لهم حق علينا، وكلام أمير المؤمنين (عليه السلام) صريح في تجنيب الميت حضور من يتأذى بهم.

وبالعودة إلى محل الشاهد، فإن مخاطبة أمير المؤمنين للزهراء (عليهما السلام) بـ «يا سيدتي» تفصح عن إقراره بسيادتها عليه، وهذا الصدور من المعصوم لا يُحمل على مجرد التواضع وهضم النفس؛ لأن التواضع الصوري غير مألوف في المحاورات البيانية بين المعصومين (عليهم السلام).

الإفاضة العلمية ومقام التلمذة الغيبية

أما الشاهد الثاني، فهو رواية عظيمة أوردها العلامة المجلسي في بحار الأنوار نقلًا عن كتاب عيون المعجزات

للشيخ الحسين بن عبد الوهاب، بسنده عن حارثة بن قدامة -وكان من أصحاب أمير المؤمنين (عليه السلام) ومن قادة صاحب شرطته الموكلين بحفظ العدل- قال: حدثني سلمان (عليه السلام) قال: حدثني عمار (عليه السلام) وقال: ألا أخبرك بعجب؟ قلت: حدثني يا عمار، قال:

«نَعَمْ، شَهِدْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَقَدْ وَلَجَ عَلَى فَاطِمَةَ (عَلَيْهَا السَّلَامُ)، فَلَمَّا أَبْصَرَتْ بِهِ نَادَتْ: ادْنُ لِأُحَدِّثَكَ بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ وَبِمَا لَمْ يَكُنْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حِينَ تَقُومُ السَّاعَةُ».

إن الزهراء (عليها السلام) تأمر عليًا (عليه السلام) بالدنو لتلقي إليه العلوم الغيبية، مما يظهر أن عليًا (عليه السلام) يتلقى العلم منها في هذه المرتبة الغيبية.

والعلم اللدني وكيفية اختزاله وانتقاله من معصوم إلى معصوم أمر غيبي وسر إلهي. فكما أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أستاذ لعلي تُرْتَزَقُ علومه وتُنْقَلُ إليه في لحظة

كالطيّ للزمن، فكذلك الحوادث التي تتنزل في ليلة القدر على إمام عصرنا صاحب الأمر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، حيث تأتيه الأوامر والعلوم الإلهية من السماء.

وقد سُئل الأئمة (عليهم السلام): أفتكونون أعلم من رسول الله (صلى الله عليه وآله) بما يستجد بعده من الأمور؟ فقالوا: لا، ولكن الأمر إذا نزل من الله (عز وجل)، يمر أولًا برسول الله (صلى الله عليه وآله)، ثم بأمير المؤمنين، ثم بالأئمة واحدًا بعد واحد؛ لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا.

فقد روى الكليني عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) أنه قال:

«لَيْسَ يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَبْدَأَ بِرَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، ثُمَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ثُمَّ بِوَاحِدٍ بَعْدَ وَاحِدٍ؛ لِكَيْلَا يَكُونَ آخِرُنَا أَعْلَمَ مِنْ أَوَّلِنَا»[1].

---

(١) الكافي الشريف ج١ ص٢٥٥.

فـهناك مجـرى وسـلسلة لـلعلم الإلهـي، والـسابـق فـي هـذا المجرى يفيض على اللاحق، فيكون أفضل منه.

والزهراء (عليها السلام) هي الصادر في هذا الفضل، وعلي (عـليه السـلام) هـو الـوارد والمسـتقبل لـعلمها؛ فيسـتفاد مـن هذا أن العلوم الإلهية تنزل إلى علي من جهة رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومن جهة الزهراء (عليها السلام).

ويـتابـع عـمار بـن يـاسـر (رضـوان الله تـعالى عـليه) حـديـثه فيقول:

«فَـرَأَيْـتُ أَمِـيرَ الْـمُؤْمِـنِينَ (عَـلَيْهِ السَّلَامُ) يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى، فَرَجَعْتُ بِرُجُوعِهِ، إِذْ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، فَقَالَ لَهُ: ائْذَنْ يَا أَبَا الْحَسَنِ، فَدَنَا، فَلَمَّا اطْمَأَنَّ بِهِ الْمَجْلِسُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللّٰهِ (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): تُحَدِّثُنِي أَمْ أُحَدِّثُكَ؟ قَالَ: الْحَدِيثُ مِنْكَ أَحْسَنُ يَا رَسُولَ اللّٰهِ، كَأَنِّي بِكَ وَقَدْ دَخَلْتَ عَلَى فَاطِمَةَ وَقَالَتْ لَكَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَرَجَعْتَ. فَقَالَ عَلِيٌّ (عَلَيْهِ

السَّلَامُ): نُـورُ فَـاطِـمَةَ مِـنْ نُـورِنَـا؟ فَـقَالَ (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): أَوَلَا تَعْلَمُ؟ فَسَجَدَ عَلِيٌّ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى.

قَـالَ عَمَّارٌ: فَخَـرَجَ أَمِـيرُ الْـمُؤْمِـنِينَ (عَـلَيْهِ السَّلَامُ) وَخَرَجْتُ بِخُرُوجِهِ، فَوَلَجَ عَلَى فَاطِمَةَ (عَلَيْهَا السَّلَامُ) فَوَلَجْتُ مَعَهُ، فَقَالَتْ: كَأَنَّكَ رَجَعْتَ إِلَى أَبِي (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فَأَخْبَرْتَهُ بِمَا قُلْتُ لَكَ؟ قَالَ: كَانَ كَذَلِكَ يَا فَاطِمَةُ. فَقَالَتْ: اعْلَمْ يَا أَبَا الْحَسَنِ، إِنَّ اللّٰهَ تَعَالَى خَلَقَ نُورِي وَكَانَ يُسَبِّحُ اللّٰهَ جَلَّ جَلَالُهُ، ثُمَّ أَوْدَعَهُ شَجَرَةً مِنْ شَجَرِ الْجَنَّةِ فَأَضَاءَتْ، فَلَمَّا دَخَلَ أَبِي الْجَنَّةَ فِي الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ أَوْحَى اللّٰهُ إِلَيْهِ إِلْهَامًا أَنِ اقْتَطِفِ الثَّمَرَةَ مِنْ تِلْكِ الشَّجَرَةِ وَأَدِرْهَا فِي لَهَوَاتِكَ، فَفَعَلَ، فَأَوْدَعَنِي اللّٰهُ سُبْحَانَهُ صُلْبَ أَبِي (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، ثُمَّ

أَوْدَعَنِي خَدِيجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ (عَلَيْهَا السَّلَامُ) فَوَضَعَتْنِي، وَأَنَا مِنْ ذَلِكَ النُّورِ أَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ وَمَا لَمْ يَكُنْ. يَا أَبَا الْحَسَنِ، الْمُؤْمِنُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ تَعَالَى»[1].

فتأمل هذا الموقف الجليل؛ الزهراء (عليها السلام) تفشي العلوم وتخبر بما كان وما لم يكن، وأمير المؤمنين (عليه السلام) يرجع القهقرى إجلالًا وتعظيمًا كما يرجع الخادم أمام ملكه دون أن يعطيها ظهره.

فمن هذا الذي يعاملها بهذه الحفاوة وهو الذي قال فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله): «**لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا لَا تَمُرُّ بِمَلَإٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا أَخَذ التُّرَابَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْكَ يطلبُونَ بِهِ الْبَرَكَةَ**»، وهو خير البشر، وهو من النبي بمنزلة هارون من موسى، وهو نفسه ونفس رسول الله، وخليفته بلا فصل، وسيد الأولين والآخرين بعد النبي الخاتم؟

---

(١) عيون المعجزات للحسين بن عبد الوهاب ص٥٢.

هنا تتضح حقيقة أن هناك من هي سيدة على علي (عليه السلام) وهي فاطمة (عليها السلام).

ومع هذا، فإننا لا نجزم بتفضيل أحدهما على الآخر جزمًا مطلقًا، بل نكِلُ علم ذلك إلى الله ورسوله؛ إذ كلاهما فوق مستوى التصور البشري والأدلة تتجاذب الطرفين، وإن كان بعض أساتذتنا يرى أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعليًا والزهراء (عليهما السلام) في مرتبة نورانية واحدة.

وعلم ذلك عند الله تعالى..

حقيقة سلام الله تعالى على فاطمة الزهراء عليها السلام

إن إطلاق قولنا: «فاطمة الزهراء (سلام الله عليها)» ليس مجرد دعاءٍ وإنشاءٍ نطلب به تنزل السلام عليها، بل هو في جوهره إخبارٌ عن واقعٍ وتحققٍ.

فإن الله (تبارك وتعالى) قد سلم عليها وأبلغها السلام بواسطة أملاك السماء في موطنين ومناسبات شريفة، أوردت الروايات بيانها:

الموطن الأول: مواساة الزهراء عند وفاة خديجة عليها السلام

ما رواه الشيخ الطوسي في الأمالي، والراوندي في الخرائج والجرائح، عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام) قال:

«إِنَّ خَـدِيـجَةَ (عَـلَيْهَا السَّلَامُ) لَمَّا تُـوُفِّيَـتْ جَـعَلَتْ فَـاطِـمَةُ (عَـلَيْهَا السَّلَامُ) تَـلُوذُ بِـرَسُـولِ اللّٰهِ (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَتَدُورُ حَوْلَهُ وَتَسْأَلُهُ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، أَيْنَ أُمِّي؟ فَـجَعَلَ الرَّسُولُ (صَلَّى اللّٰهُ عَـلَيْهِ وَآلِـهِ) لَا يُـجِيبُ، فَـجَعَلَتْ تَـدُورُ عَلَى مَنْ تَسْأَلُهُ، وَرَسُولُ اللّٰهِ (صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) لَا يَـدْرِي مَـا يَـقُولُ، فَـنَزَلَ جَـبْرَئِيلُ (عَـلَيْهِ السَّلَامُ) فَـقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَـأْمُـرُكَ أَنْ تَـقْرَأَ عَلَى فَـاطِـمَةَ السَّلَامَ، وَتَـقُولَ لَـهَا: إِنَّ أُمَّكِ فِـي بَـيْتٍ مِـنْ قَـصَبٍ، كِـعَابُهُ مِنْ ذَهَـبٍ، وَعُـمُدُهُ مِنْ يَاقُوتٍ أَحْـمَرَ، بَـيْنَ آسِـيَةَ امْـرَأَةِ فِـرْعَـوْنَ وَمَـرْيَـمَ بِـنْتِ

عِـمْرَانَ (عَـلَيْهِمَا السَّلَامُ). فَـقَالَـتْ فَـاطِـمَةُ (عَـلَيْهَا السَّلَامُ): إِنَّ اللّٰهَ هُـوَ السَّلَامُ، وَمِـنْهُ السَّلَامُ، وَإِلَيْهِ السَّلَامُ»[1].

وهـذه الإجـابـة الـعـالـية مـنها (عـليها السـلام) تـصدر عـن العالمة بمقام ربها، المعترفة بخصائص توحيده وصفاته.

إيثار الزهراء ليلة زفافها وكسوة الجنة الإلهية

الموطن الثاني: ليلة الزفاف وإيثار السائل بقميص العرس

وردت هـذه الـواقـعة فـي مـصادر الـفريـقين، مـنها مـا نقله صاحب عوالم العلوم عن كتاب نزهة المجالس لابن الجوزي؛ ومفادها أن النبي (صلى الله عليه وآله) اشترى لفاطمة (عليها السلام) قميصًا جديدًا ليلة عرسها وزفافها إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكان لها قميص آخر مرقوع.

---

(١) الخرائج والجرائح ج٢ ص٥٢٩ ح٤، عنه بحار الأنوار، ج٤٣، ص٢٧. وكذا آمالي المفيد ص١١٠. و الأمالي للطوسي: ص١٧٥.

فـجاء سائـل إلى بـاب بـيت الـنبوة يـطلب قـميصًا خَـلَقًا (أي باليًا)، فأرادت الزهراء (عليها السلام) أن تدفع إليه القميص المرقوع، فتذكرت قول الله (تبارك وتعالى): ﴿ **لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾[1]، فآثرت السائل بالقميص الجديد الذي أهداه إليها رسول الله (صلى الله عليه وآله).

فـلما قـرب وقـت الـزفـاف، هـبط الأمـين جـبرائـيل (عـليه السلام) وقال:

«يَـا مُـحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُـقْرِئُـكَ السَّلَامَ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُسَلِّمَ عَلَى فَاطِمَةَ».

وأحضر معه هدية من ثياب الجنة من السندس الأخضر. فَـلَفَّهَا رسول الله (صلى الله عليه وآله) وجبرائيل بأجنحته لكيلا تغشى أنوار ذلك الثواب الإلهي الأبصار[2].

---

(١) [سورة آل عمران:93].

(٢) راجع؛ نزهة المجالس ومنتخب النفائس ص٣٢٠.

لزوم البراءة والوفاء للمقام الفاطمي الشريف

إن هذه الكرامات والمـقامات تدعونا حين نقول: «سـلام الله عليها» إلى استحضار عظمة هذه الصديقة الشهيدة. ومن الـعجب بـعد هـذا أن نجـد فـي كـبرى مـصادر الـمخالـفين كـ صـحيح الـبخاري وسـنن أبـي داود الـتعبير عـنها بـ «عـليها السلام».

بـينما يسـتنكف الـمتأخـرون مـنهم عـن إطـلاق هـذا السـلام عليها!

إن الوفاء للزهراء (عليها السلام) يتطلب موقفًا عقائديًا صلبًا؛ إذ كيف يصح ممن يدعي الموالاة لآل محمد أن يتولى أعداءها وقتلتها أو يدافع عنهم بحجة الوحدة أو مراعاة العواطف؟

إن الـوحـدة الإسـلامـية الـحقيقية إنـما تـدور حـول حـبل الله الـمتين الـمتمثل فـي محـمد وآلـه (صـلوات الله عـليهم)، كـما صرحت الزهراء (عليها السلام) في خطبتها الفدكية:

«وَإِمَامَتَنَا أَمَانًا مِنَ الْفُرْقَةِ»[1].

وليس من الدين ولا الحصافة إهمال هذا الثأر العقائدي أو مجاملة من ظلموا أهل البيت (عليهم السلام).

فإن إبطال الجبت والطاغوت هو غاية وظيفة الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف)، كما ورد في زيارته المباركة:

«أَشْهَدُ أَنَّ اللهَّ اصْطَفَاكَ صَغِيرًا وَأَكْمَلَ لَكَ عُلُومَكَ كَبِيرًا، وَأَنَّكَ حَيٌّ لَا تَمُوتُ حَتَّى تُبْطِلَ الْجِبْتَ وَالطَّاغُوتَ»[2].

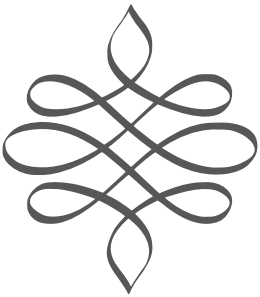
فهذه هي المسؤولية الملقاة على عاتق شيعة آل محمد وخدام الإمام الحجة (عليه السلام)، بأن يستفرغوا وسعهم في إظهار الحق والجهاد العقائدي والفاطمي، وإسقاط رموز

---

(١) وفي بعض النسخ: (وامامتنا لمًا للفرقة) راجع دلائل الإمامة ص٣٣ حديث فدك، وكشف الغمة ج١ ص٤٨٠. وفي بعضها: (وامامتنا أمنًا للفرقة) راجع بلاغات النساء ص٢٨ كلام فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله).

(٢) المزار الكبير لابن المشهدي ص٢١٦- ٢١٧.

الـضلال كـما سـقط مـن قـبلهم ظـالـمو أهـل الـبيت، لـتكون الكلمة العليا لله ولرسوله ولأوليائه الطاهرين.



التعتيم والإخفاء لجزئيات المظلومية عند أهل الخلاف

ارتأينا أن نبحث في هذا الفصل مسألة مهمة:

لماذا نجد خفاءً -أو بتعبيرٍ أدق: إخفاءً متعمدًا- لدى أهل الخلاف لما جرى على الزهراء (صلوات الله عليها) من تفاصيل ظلامتها؟

هذا السؤال مطروحٌ بجدية: لماذا نلاحظ هذا التعتيم الشديد على ما جرى على الزهراء (عليها السلام) في مصادر أهل الخلاف؟

بحيث إنك اليوم حينما تُقنع مخالفًا بما جرى على الزهراء من التفاصيل... لا أقول تقنعه بأصل الظلامة؛ فأصل الظلامة

واضحٌ جدًا وبَيّن وجلي، فمسألة أن الزهراء (عليها السلام) أُغصبت فدكًا أمرٌ في غاية الجلاء والوضوح، ومسألة أن الزهراء (عليها السلام) ماتت وهي غاضبة على أبي بكر وعمر أيضًا مسألة واضحة وبينة ويمكن إثباتها بسهولة، وإنما عدم تسليم الخصم بذلك يعود إلى إنكاره وجحوده، ولو أن أي شخص يتأمل قليلًا في مصادرهم لاكتشف ذلك بوضوح.

إنما أتحدث هنا عن إخفاء تفاصيل الظلامة ومفرداتها وحيثياتها؛ كمسألة حرق الدار، وإسقاط الجنين، وكسر الضلع، واللطمة، وغيرها من الفجائع التي وقعت أثناء هجوم العصابة الانقلابية على دارها.

هذه التفاصيل نلاحظ من مصادر أهل الخلاف وكتبهم أنه جرت مؤامرة لطمسها وإخفائها، ولذلك أصبح يكتنف إثباتها صعوبةٌ ما لدى الخصم؛ فالإجمال عندهم واضح لكن يصعب إثبات التفاصيل من كتبهم، بينما في مصادرنا فإن كل تفصيل منها مستفيضٌ ويرقى إلى حد الاستفاضة.

أما عند أهل الخلاف فتجد ما يمكن تسميته بنوعٍ من القطرات المتناثرة هنا وهناك التي تحتاج إلى جمع وتتبع.

وأنا في مقدمة هذا المبحث بصدد بيان العوامل التي كانت تدفعهم إلى هذا السلوك إخفاءً وطمسًا، ومن خلال هذه العوامل نفهم ونكتشف أوجه مؤامرتهم على طمس ظلامة الزهراء (عليها السلام) بتفاصيلها.

الصراع المحوري مع رموز أهل الخلاف

إن أهل الخلاف -وأقصد كبراءهم عبر العصور- كانوا يعانون أشد المعاناة من الحقائق التي تثبت زيف مذهبهم؛ إذ كانوا يعانون من الوقائع التاريخية التي تبين أن من يتبعونهم، ومن يُوهمون الأمة بأنهم أئمة عظام، كانوا في الحقيقة ظالمين أو منافقين أو فجرة.

فهذه الحروب والمشاجرات شكلت عبر التاريخ غصة في حلوق القوم؛ وأنّى لهم أن يتخلصوا من هذه الغصة التي تهدم كل ما بنوه؟

لأن الأساس الذي أقاموا عليه بنيانهم هو التقديس الأعمى للحكام الذين جاؤوا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)،

وتقديس رجال الماضي الغابر، وبالتالي تقديس المنهج الذي أتوا به.

ولـقد قـلت غـير مـرة: إن ديـن أهـل الـخلاف هـو ديـن الحكومات، صُنِع في أروقة السلطة، ولهذا الدين اليوم مشايخ وكبراء ينعمون بكثير من المزايا بسبب بقائه واستمراره، ولو أن هـذا الـديـن انـدثـر أو زال لـسقطت جـميع امـتيازاتـهم الشخصية.

فلا يمكن للقرضاوي -مثلًا- أن يبقى ذلك الرجل الذي يُشار إلـيه بـالـبنان، و تشـرئـب لـه الأعـناق، ويمشـي فـي الـمواكـب، ويملك الـقصور والـرواتـب الـخيالـية والامـتيازات؛ لأن أسـاسـه سـيكون قـد انهـدم. فلذلك يحـرص أمـثالـه على بـقاء هـذا الـمذهـب، ولا يـمكن إبقاؤه إلا بإبقاء رمـوزه ورجـالاتـه الـذيـن جاؤوا بعد الرسول (صلى الله عليه وآله).

فـالـرمـز الأول لهـذا الـمذهـب هـم أبـو بـكر وعـمر وعـثمان ومعاوية، والرمز الأول من جانب النساء عائشة ثم حفصة، ثم يأتي بعدهم الأئمة الأربعة عندهم، ثم ابن تيمية، وصولًا إلى محـمد بـن عـبد الـوهـاب. هـؤلاء الـرجـال لا بـد عـندهـم مـن

حفظهم ومنع سقوطهم؛ لأنهم إن سقطوا سقط منهجهم وسقط دينهم ومذهبهم ثم سقطوا هم تبعًا لذلك.

الوسائل والمحاولات الطامسة للحقائق التاريخية

إن صراعنا مع هؤلاء القوم هو صراع الإسلام الأصيل مع النسخة المزيفة منه.

وكان أكثر ما يحرجهم ويرعبهم هي هذه الحقائق والوقائع؛ فعندما يظهر للناس أن عمر بن الخطاب -مثلًا- كان ظالمًا وسفاكًا، وأن عهده وعهد صاحبه أبي بكر بدأ باضطهاد فاطمة الزهراء سيدة نساء العالمين (صلوات الله عليها)، فإن هذا الأمر يجعلهم يرتعبون؛ فتساءلوا: كيف يمكن لنا أن نخفي هذه الحقائق؟

ولأجل ذلك اتبعوا وسائل متعددة وسلكوا اتجاهات مختلفة:

الاتجاه الأول: التحريم المطلق لنقل الفتن والمنازعات

سعى هذا الاتجاه بكل صراحة إلى دفن هذه الحقائق

وطمس التاريخ الأسود والمشاكل كي لا تبقى؛ وذلك عن طريق تحريم نقل هذه الحقائق والرواية عنها على أتباع مدرستهم، فقالوا: حتى وإن كانت هذه حقائق فلا يحل لكم نقلها، وكفوا عما شجر بين الصحابة.

وهنا أنقل لكم نصًا من كتاب (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة) لشيخهم ابن بطة العكبري، حيث يقول في فتواه بالتحريم:

«**وَلَا يَنْظُرُ فِي كِتَابِ صِفِّينَ**» -وهو الكتاب الذي يروي واقعة صفين بين أمير المؤمنين (عليه السلام) وجيشه من جهة، ومعاوية وجيش الشام من جهة أخرى-.

ويتابع: «**وَالْجَمَلِ**» -أي لا ينظر في كتاب الجمل لنصر بن مزاحم، وهو كتاب مفقود لم يبق منه إلا شتات وأجزاء بسبب حربهم له، لأنه يبين حقيقة الحرب الدموية التي جرت بين عائشة وجندها من جهة، وأمير المؤمنين (صلوات الله عليه) وجنده من جهة أخرى،

وكل من يطالع هذه المنازعات يدرك الحق مع من والباطل مع من-.

يقول ابن بطة: «**وَوَقْعَةِ الدَّارِ**» -وهي الثورة على عثمان بن عفان والتي كان لأهل مصر دور عـظيم فـيها «**وَسَـائِـرِ الْـمُنَازَعَـاتِ الَّتِـي جَـرَتْ بَيْنَهُمْ، وَلَا تَكْتُبْهُ لِنَفْسِكَ وَلَا لِغَيْرِكَ**» -أي حتى لو أردت كتابة بحث علمي تاريخي لنفسك فلا حرية لك في ذلك، بل هو حرام شرعًا عندهم!

ولذا فإن بحث المخالف اليوم في واقعة الدار وما جرى على عـثمان أو فـي الجـمل وصـفين يـعد تـطورًا فـي الـعقلية البكرية لم يكن مسموحًا به سابقًا، فقد كانوا يغلقون الباب تمامًا ليدفن هذا التاريخ الأسود ولا يظهر منه إلا تاريخ مزيف مصبوغ بالبياض-.

ثـم يـبين علة هـذا الـكتمان والنهـي فـيقول: «وَسَائِرِ الْمُنَازَعَاتِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُمْ، وَلَا تَكْتُبْهُ لِنَفْسِكَ وَلَا لِغَيْرِكَ، وَلَا تَرْوِهِ عَنْ أَحَدٍ وَلَا تَقْرَأْهُ

عَلَى غَيْرِكَ، وَلَا تُسْمِعْهُ مِمَّنْ يَرْوِيهِ. فَعَلَى ذَلِكَ اتَّفَقَ سَادَاتُ عُلَمَاءِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ النَّهْيِ عَمَّا وَصَفْنَاهُ».

ومن الأسماء التي ذكرها ممن اتفقوا على هذا النهي:

«حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، وَابْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَشُعَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، وَيُوسُفُ بْنُ أَسْبَاطٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَبِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ، يَقُولُ: كُلُّ هَؤُلَاءِ قَدْ رَأَوْا النَّهْيَ عَنْهَا، وَالنَّظَرِ فِيهَا، وَالِاسْتِمَاعِ إِلَيْهَا، وَحَذَّرُوا مِنْ طَلَبِهَا، وَالِاهْتِمَامِ بِجَمْعِهَا، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُمْ فِيمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَّفِقَةِ الْمَعَانِي عَلَى كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ

رَوَاهَا وَاسْتَمَعَ إِلَيْهَا، وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْأَمْرِ»[1].

فهذه طريقة سد الأبواب ودفن الحقائق؛ وقضية ما جرى على الزهراء (عليها السلام) هي القضية الأكثر حساسية عندهم، فإذا كانت فتواهم بالتحريم الشديد في وقعة الجمل وصفين، فمن باب أولى أن يحرموا ذكر ما جرى في واقعة السقيفة والهجوم على دار الزهراء (عليها السلام)، ويثبتوا أن ذكر شيء من ذلك يعد كفرًا.

ونتيجة لهذا المسلك، وضاعت عندهم بعد أربعة عشر قرنًا مفردات وتفاصيل كثيرة لم تصل إليهم لهذا السبب.

الاتجاه الثاني: جرح الراوي الثقة وإسقاط اعتباره وقذفه

المسلك الثاني عندهم: هو أن الراوي إذا كان ثقة ثبتًا ولكنه يروي شيئًا من هذه المعايب والجرائم التي ارتكبها أبو بكر وعمر، فإنهم بمجرد علمهم بنقله للحقيقة يعدلون عن توثيقه ولا يستحلون الرواية عنه، مع معرفتهم المسبقة

(١) (الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة العكبري ص٣٦٠.

بـصمته وأنـه لا يـكذب! وهـذا غـايـة الـكيل بـمكيالـين؛ فـهو عندهم صادق ما دام يحدث بفضائل أبي بكر وعمر، فإذا ذكر مـخازيـهما وسجـل جـرائـمهما أغـلقوا دونـه الأبـواب وسـلبوه التوثيق.

ونـموذج ذلـك مـا جـاء عـن أحـمد بـن حـنبل فـي كـتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني في ترجمة الراوي الثقة الحسين بن الحسن الأشقر:

«قِـيلَ لِأَحْـمَدَ بْـنِ حَـنْبَلٍ: حُسَـيْنٌ الْأَشْـقَرُ، تُحَدِّثُ عَنْهُ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ عِنْدِي مِمَّنْ يَكْذِبُ فِـي الْحَـدِيـثِ، وَذُكِـرَ عَـنْهُ التَّشَيُّعُ. فَـقَالَ لَـهُ الْـعَبَّاسُ بْـنُ عَـبْدِ الْـعَظِيمِ: حَدَّثَ فِـي أَبِـي بَـكْرٍ وَعُـمَرَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، صَنَّفَ بَابًا فِيهِ مَعَايِبُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؟ فَقَالَ: مَا هَذَا بِأَهْلٍ أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهُ!»[1].

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ج٢ ص٢٩١.

فـانـظر إلى الـتغير الـمفاجـئ لـدى أحـمد بـن حـنبل! فبهـذه الطريقة استطاعوا كتمان الحقائق، بعدما جعلوا الميزان في قبول الرواية هو ألا يخرج الراوي شيئًا مما يعتبرونه معايب ومـخازي، مـع أنـها حـقائـق يـنبغي أن تـذكـر لـيتحقق الـتوازن العلمي في تقييم الشخصيات التاريخية. فما الذي يضرك لو سمعت المديح المزعوم ورأيت في المقابل الذم، ثم قارنت وعـرضـت الاثـنين على كـتاب الله والـسنة الـقطعية والـتاريـخ والعقل لتتبين أي الفريقين أحرى بالقبول؟

أما أن تشحن الأذن بالفضائل الموضوعة ثم تدعي التوازن، فهذا ليس بحثًا علميًا، بل انسياقٌ وراء آلة دعائية لا أكثر.

فهـذا أحـمد بـن حـنبل وقـومـه يـعدلـون عـن تـوثـيق الـثقة لمجرد روايته لـمآسي أهـل الـبيت (عـليهم الـسلام) ومـخازي أعـدائـهم؛ فـكان مـن الـطبيعي ألا يـصلهم الـكثير مـما جـرى على الـزهـراء (صـلوات الله عـليها)؛ لأنـهم حـرمـوا الـنقل أولًا، وأسقطوا الراوي الثقة ثانيًا.

بل أكثر من ذلك: إذا كان الراوي يبث ما جرى على الزهراء (عليها السلام) فإنهم ينسبون إلى هذا الرجل البارز الدواهي،

ويفترون عليه، ويشنعون عليه بشتى الآثام، فيتهمونه بالزنا، أو شرب الخمر، أو اللواط، ويقذفونه بلا خوف من الله تبارك وتعالى لمجرد نقله للحقائق!

وهذا النموذج نجد مثاله في كتاب (لسان الميزان) لابن حجر العسقلاني في ترجمة أحد وعاظهم وهو محمد بن عبد الله بن عمر بن محمد بن الحسن الفارس أبو الحياة الواعظ البلخي. ينقل ابن حجر عن ابن النجار عن علي بن محمود قوله:

«كَانَ الْبَلْخِيُّ الْوَاعِظُ كَثِيرًا مَا يُذْمِنُ فِي مَجَالِسِهِ سَبَّ الصَّحَابَةِ، فَحَضَرْتُ مَرَّةً مَجْلِسَهُ، فَقَالَ: بَكَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ، فَقَالَ لَهَا عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا فَاطِمَةُ! لِمَ تَبْكِينَ عَلَيَّ؟ أَأَخَذْتُ فَيْئَكِ؟ أَغَصَبْتُكِ حَقَّكِ؟ أَفَعَلْتُ... أَفَعَلْتُ...» وَعَدَّ أَشْيَاءَ مِمَّا يَزْعُمُ الرَّوَافِضُ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ فَعَلَاهَا فِي حَقِّ

فَـاطِـمَةَ عَـلَيْهَا السَّلَامُ. قَـالَ: فَـضَجَّ الْمَجْـلِسُ بِالْبُكَاءِ مِنَ الرَّافِضَةِ الْحَاضِرِينَ».

ماذا نفهم من هذه الترجمة؟

نفهم أولًا المغالطة والعقدة المتجذرة لدى أهل الخلاف إلى يومنا هذا، وهي أنهم يسمون ذكر مظلومية أهل البيت (عليهم السلام) والتصريح بأسماء قتلتهم وأعدائهم وتعداد منكراتهم ومخازيهم "سبًا وشتمًا"!

فحينما أقول للمؤمنين: إن الزهراء مظلومة ومقتولة والظالم والقاتل هو عمر، يقولون: انظر إنه يشتم الصحابة! وهذا ليس شتمًا ولا سبًا، بل هو ذكرٌ لواقعٍ وحقيقةٍ تاريخية، ومن حقي التعبير عنها.

فانظروا هل اشتملت رواية البلخي على سب أحد؟ إنما روى: «**بكت فاطمة يومًا... فقال لها علي: يَا فَاطِمَةُ! لِمَ تَبْكِينَ عَلَيَّ؟ أَأَخَذْتُ فَيْئَكِ؟ أَغَصَبْتُكِ حَقَّكِ**»..

فالرواية ليس فيها تصريحٌ بشتم، بل فيها تعريضٌ من أمير المؤمنين (عليه السلام) بأفعال الشيخين، فيقول لها

على سبيل الاستفهام الإنكاري: هل أنا من غصبتكِ حقكِ؟ هل أنا من لطمتكِ أو كسرتُ ضلعكِ؟ فضج المجلس بالبكاء. والواعظ البلخي ليس شيعيًا ولم نجد له ترجمة في مصادرنا، بل هو من علمائهم ومترجم في كتبهم.

ومع ذلك يصفون فعله بقولهم:

«كَانَ الْبَلْخِيُّ الْوَاعِظُ كَثِيرًا مَا يُذْمِنُ فِي مَجَالِسِهِ سَبَّ الصَّحَابَةِ»!

وهذا يعكس عوج التفكير لديهم منذ ثمانية قرون (أي القرن السادس الهجري)؛ إذ لا ينزلون الأمور منازلها ولا يصفونها بصفاتها الحقيقية.

ثم إن الترجمة ذاتها تبيّن كيف كان البلخي محترمًا ومبجلًا عند كبرائهم كالسَلافي؛ حيث جاء في (لسان الميزان):

«وَأَقَامَ عِنْدَ السَّلَفِيِّ زَمَانًا طَوِيلًا، وَكَانَ السَّلَفِيُّ يُبَجِّلُهُ وَيُعَظِّمُهُ وَيُكْرِمُهُ، وَاسْتَوْطَنَ بَغْدَادَ إِلَى أَنْ مَاتَ. سَمِعَ مِنْهُ الْحَافِظُ يُوسُفُ بْنُ أَحْمَدَ الشِّيرَازِيُّ، وَمَاتَ قَبْلَهُ».

فـرجـلٌ بهـذه الـمكانـة الـعلمية، بمجـرد أن روى هـذه المظلومية، أسقطوا اعتباره وشككوا فيه؛ لأن ثبوت مظلومية أهـل البيت يلزم منه بالـضرورة ثبوت ظلم الـصحابة، وهـما أمران متلازمان.

فلما عجزوا عن التفكيك بين الأمرين، اضطروا إلى إسقاط كرامة الراوي وقذفه بالتهم الباطلة؛ فقرأنا في الترجمة نفسها قول ابن النجار:

«وَكَـانَ يُـرْمَـى بِـأَشْـيَاءَ، مِـنْهَا شُـرْبُ الْـمُسْكِرِ وَسَـمَاعُ الْـمَلَاهِـي الْـمُحَرَّمَـةِ، وَكَـانَ يَـمِيلُ إِلَى الرَّفْضِ وَيُظَاهِرُ بِهِ»[1].

فانظر كيف يسهل عندهم القذف بالبناء للمجهول بلا ورع ولا تقوى! فأين البينة والشهود؟

وتأمل كيف يرمون الناس لمجرد إدانتهم لشيخيهم، فهذا مسلكٌ آخر لتضعيف الثقات وإسقاطهم حتى يدفنوا الحقائق.

---

(١) لسان الميزان لابن حجر ج٥ ص٢١٧.

الاتجاه الثالث: الإنكار المطلق للوقائع المتواترة

وهناك اتجاه ثالث اتبعه بعض الحمقى من علمائهم، وهو إنكار الوقائع والحوادث التاريخية من الأساس لإبعاد التهمة عن خلفائهم، حتى إن الحال وصل ببعضهم إلى إنكار موقعة الجمل برمتها! ودعوى أن عائشة لم تخرج ولم تحارب عليًا، وأن المعركة كذب وأكذوبة!

وهذا لعمري استحماقٌ للعقول؛ كيف تُنكر واقعةٌ سارت بها الركبان، وتواترت بين الأجيال، وسقط فيها آلاف القتلى (ما بين 25 إلى 30 ألفًا)؟!

وممن أنكر موقعة الجمل من رأس: ابن حزم الأندلسي، كما نقل عنه المغلطاي الحنفي في كتابه (الإشارة إلى سيرة المصطفى)، وكما نقله الخفاجي في (نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض) بقوله:

«وَنَـقَلَ مُـغَلْطَايُ فِـي سِـيرَتِـهِ أَنَّ ابْـنَ حَـزْمٍ أَنْكَرَهَا».

أي أنكر معركة الجمل من أساسها. ثم يعقب الخفاجي بقوله:

«وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ، إِذْ قَدْ تَوَاتَرَ نَقْلُهَا، وَهِيَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ خَرَجُوا مَعَ عَائِشَةَ فِي هَوْدَجٍ...»[1].

فابن حزم الناصبي الأموي الهوى أنكر الواقعة كليًا لأنه وجد نفسه عاجزًا عن حل الإشكال: فإما أن يسقط عدالة عائشة وإما أن يسقط عدالة علي (عليه السلام)، وكلاهما جند الجيوش وقاد الحرب؛ فرأى أن يريح نفسه بادعاء أن القصة مكذوبة من أصلها!

وكانوا يستحلون هذا الكذب بدعوى إخفاء مثل هذه الأمور عن العامة لأنهم لا يتحملون سماعها!

فهذه هي الاتجاهات التي سلكوها لحصار الحقائق والمعارف والسير والأشعار كي لا تصل إلينا.

---

(١) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض ج٤ ص٥٢٠.

ثبوت أصل التهديد والترويع في مصادر أهل الخلاف

ومع كل ذلك الكتمان، فإن الله تبارك وتعالى ضمن ألا يخفى الحق، فكانت هذه الوقائع تطفو على السطح بين حين وآخر ومن مصادر متعددة. وأنا هنا لست في معرض تفصيل مظلومية الزهراء (عليها السلام)؛ فقد ناقشنا ذلك في مناسبات عدة، وبيّنّا في سلسلة (كيف زُيِّف الإسلام) مسألة كسر الضلع وغيرها من التفاصيل بروايات من طرق أهل الخلاف صحيحة ومقبولة على مبانيهم. لكنني أريد أن أؤكد هنا أمرًا واحدًا:

وهو أنهم مهما حاولوا التشكيك في مفردات الظلامة، فإنهم لا يستطيعون التشكيك في الأصل العام للواقعة؛ وهو أن عمر بن الخطاب أرعب الزهراء وأفزعها وساق التهديد إليها. فلو تنزلنا ونفينا إقدامه على حرق الباب واقتحام الدار والاعتداء الوحشي، فإن مجرد مجيئه بقبس من نار ووقوفه على الباب وقوله: (والله لتبايعن أو لأحرقن البيت على من فيه)، وقولهم له: (إن في البيت فاطمة والحسن والحسين!)

فقال: (وإن!)؛ هذا القدر وحده مستفيضٌ ومشهور، بل متواتر علميًا، وله روايات صحيحة في مصادرهم.

ومـن ذلـك مـا رواه ابـن أبـي شـيبة فـي (الـمصنف) بـسندٍ صحيح عن محمد بن بشر، عن عبيد الله بن عمر، عن زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم قال:

«حِينَ بُوِيعَ لِأَبِي بَكْرٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، كَانَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ يَدْخُلَانِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ)، فَيُشَاوِرَانِهَا وَيَرْتَجِعَانِ فِي أَمْرِهِمَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، خَرَجَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ، فَقَالَ: يَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ أَبِيكِ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ أَحَبَّ إِلَيْنَا بَعْدَ أَبِيكِ مِنْكِ!

وَأَيْمُ اللَّهِ، مَا ذَاكَ بِمَانِعِي إِنِ اجْتَمَعَ هَؤُلَاءِ النَّفَرُ عِنْدَكِ أَنْ آمُرَ بِهِمْ أَنْ يُحْرَقَ عَلَيْهِمُ الْبَيْتُ»[1].

فتأمل هذا الموقف: رجل متوحش معروف بأنه كان فظًا غليظًا جلفًا، يأتي إلى الصديقة الزهراء ابن الثمانية عشر ربيعًا (صلوات الله عليها) ويهددها بحرق البيت عليها!

فلو افترضنا أنه لم ينفذ الحرق، أليس هذا التهديد والترويع بحد ذاته كافيًا لتجريم عمر بن الخطاب والحكم عليه بأنه في النار وبئس المصير؟!

لو فرضنا -تنزلًا- أنها ليست بنت رسول الله ولا سيدة نساء العالمين ولا الصديقة الكبرى، بل امرأة مؤمنة من عامة المسلمين؛ أليس ترويع امرأة مؤمنة وإفزاعها بتهديدٍ مرعب كافيًا في إثبات ظلم عمر، وأن الله وملائكته يلعنونه؟!

علمًا أن رواية ابن أبي شيبة صحيحة الإسناد وفق قواعدهم، وما يثيره بعض جهالهم اليوم من أن (أسلم) لم

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة ج٨ ص٥٧٢.

يكن موجودًا في المدينة حينها لأنه شُرِيَ بعد الحادثة، فهو تشكيكٌ مضحك؛ فما دام أسلم ثقة ثبتًا وعدلًا عندكم، فلا يروي إلا ما ثبت لديه وقوعه، وللرواية شواهد وقرائن متضافرة.

فضلًا عن أن العلوم التاريخية والتفسير والسير قائمة عندهم في معظمها على المراسيل، فكيف إذا جاء الخبر عن ثقة قارب العصر ولا مطعن فيه؟! فالرواية ثابتة وتثبت الأدنى: وهو أن عمر هدد الزهراء وأفزعها (روحي لها الفداء).

الاستدلال بالأحاديث النبوية على تجريم المروع والظالم

إذا عرضنا موقف عمر هذا على الأحاديث المروية في كتبهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وجدناها تصدر بحقه أحكامًا جازمة بالنزق والظلم واللعن:

1. **الحديث الأول (في التحريم):** ما رواه أبو داود في (سننه) عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «**لا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ أَنْ يُـرَوِّعَ مُسلِمًا**»[1]. فالزهراء مسلمةٌ قطعًا،

(١) سنن أبي داود ج٢ ص٤٧٨.

وعمر روعها، فهو بمقتضى هذا الحديث قد ارتكب إثمًا وحرامًا صريحًا.

2. **الحديث الثاني (في الوصف بالظلم):** ما رواه الطبراني والبزار والهيثمي والسيوطي وغيرهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «**لا تُرَوِّعُوا المُسْلِمَ، فَإِنَّ رَوْعَةَ المُسْلِمِ ظُلْمٌ عَظِيمٌ**»[1]. وبمقتضى هذا الحديث يثبت أن عمر بن الخطاب ظالمٌ ظاهرًا، والظالم مرده إلى جهنم وبئس المصير، لا سيما أنه لم يتب ولم يستبرئ الذمة من الزهراء (عليها السلام)، بل استشهدت وهي واجدةٌ غاضبةٌ عليه بإجماع الأمة.

3. **الحديث الثالث (في استحقاق اللعنة):** ما رواه مسلم في (صحيحه) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «**مَنْ أَشَارَ إِلَى أَخِيهِ بِحَدِيدَةٍ فَإِنَّ المَلائِكَةَ تَلْعَنُهُ**»[2]. فإذا كان من يشير بالحديدة ليخوف أخاه تلعنه الملائكة،

---

(١) مجمع الزوائد للهيثمي ج٦ ص٢٥٦.

(٢) صحيح مسلم ج٨ ص٣٤.

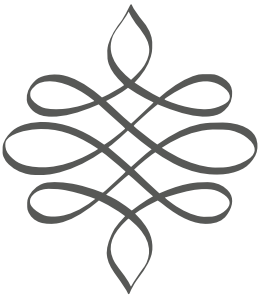
فكيف بمن أشار بقبس من نار وقال: (لأحرقن البيت عليكم بمن فيه)؟! فيثبت برواية مسلم أن الملائكة تلعن عمر بن الخطاب.

4. **الحديث الرابع (في إخافة الله له يوم القيامة):** ما رواه الطبراني في (المعجم) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: «**مَنْ نَظَرَ إِلَى مُسْلِمٍ نَظْرَةً يُخِيفُهُ بِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، أَخَافَهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**»[1]. فإذا كانت مجرد النظر لإخافة المسلم بغير حق موجبةً لإخافة الله للعبد يوم القيامة، فكيف بمن روع بضع الهداية وقاد التهديد بالحرق؟! والمؤمنون لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، أما من عداهم ففي الخوف والعذاب في جهنم وبئس المصير.

فهذه الأحاديث بمجموعها تكفي لإثبات الظلامة وتجريم الجاني، بغض النظر عن بقية التفاصيل المشهورة في كتب الفريقين.

---

(١) المعجم الكبير للطبراني برقم ١٤٦٩٣ .



ظلامة الزهراء عليها السلام بين التواتر والتشكيك

نحن إذ نعرضُ في هذا الكتاب بعضَ المباحثِ المتصلةِ بظلامةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها، فإننا نأملُ الإجابةَ عن جملةٍ من التساؤلاتِ والإشكالاتِ والشبهاتِ التي أفشاها العدو، أو روجها مَن يمالئُه من عناصرِ «الطابور الخامس» المنتحلين للتشيع.

ومِن بينِ تلك الشبهاتِ الخبيثة: محاولةُ بعضِهم تصويرَ ظلامةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها على أنها قائمةٌ مجردَ القيامِ على بضعِ رواياتٍ ضعيفةٍ لم تثبت، فيزعمون أن تفاصيلَ تلك الظلامةِ ومفرداتِها الكبرى - كالهجومِ على الدار، وإحراقِ الباب، واللطم، والضرب، وكسرِ الضلع، وإسقاطِ الجنين - لم

تقم إلا على أحاديثَ واهية. بل إنَّ بعضَهم أفحشَ في القولِ أكثرَ حين ادّعى أنَّ أصلَ وقوعِ الهجومِ على بيتِ الزهراءِ عليها السلام أمرٌ غيرُ ثابتٍ من الأساس (ولا نعني هنا ظلامتَها المتعلقةَ بفدك، بل أصلَ الحملةِ والهجومِ على الدار).

هكذا يتحدثُ هؤلاءِ بهذا المنطقِ العليل، وبهذه اللغةِ البشعة. وإنما وصفناها بالبشعةِ لأنَّ أيَّ إنسانٍ منا لو تعرّضَ لظلمٍ صارخٍ وانتهكت حرمتُه، ثم وجدَ طرفًا يحاولُ تبرئةَ ظالميه ونفيَ مظلوميتِه، لعدّ كلامَ ذلك الطرفِ لغةً بشعةً لا تمتّ إلى الإنسانيةِ بصلة. إنَّ هؤلاءِ بهذه الأطاريحِ البشعةِ يسمّمون أفكارَ الناشئة، ويستغلّون حالةَ الجهلِ المتفشيةَ في الأمةِ لإيهامِ الناسِ بمدّعياتهم.

فهل في دعاواهم شيءٌ من الصدقِ والتحقيق؟ كلاّ يقينًا؛ فقد بيّنا سابقًا أنَّ الرواياتِ والأحاديثَ والآثارِ والأخبارَ التي تتحدثُ عما جرى على مقامِ الصديقةِ الكبرى صلواتُ اللهِ عليها أكثرُ من أن تُحصى في مصادرِ جميعِ الفرقِ والمذاهب.

بل إنها - كما أكّدنا مرارًا - متواترةٌ تواترًا معنويًا يرفعُها فوقَ مستوى الشكِ والريب. ومع ذلك، فقد أوردنا سابقًا روايةً

صحيحةَ السندِ من طرقِ «أهلِ الخلاف» أنفسِهم، تؤكدُ أنَّ القومَ هددوا الزهراءَ عليها السلام تهديدًا صريحًا، وهو تهديدٌ يترتبُ عليه الحكمُ بكفرِ أولئك المهدّدين واستحقاقِهم النارَ لا محالة.

ونريدُ في هذا المبحثِ أن نتمّ هذه المسألة، لنستكشفَ الحقيقة: هل يصحُّ زعمُ هؤلاءِ أنَّ ظلامةَ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها تقتصرُ على رواياتٍ معدودةٍ ضعيفة، أم أنَّ الأمرَ بخلافِ ذلك تمامًا؟

دوافع التشكيك وحقيقة المستند الروائي

إنَّ هؤلاءِ الذين ينتحلون التشيعَ ويمالئون أهلَ الخلاف، يسعون حثيثًا إلى إزالةِ ما يتوهّمونَه عائقًا أمامَ التقاربِ مع المذاهبِ الأخرى. هذا العائقُ الذي يكمنُ في رفضِنا القاطعِ للتقاربِ أو الاتحادِ مع مَن يستمرونَ في ظلمِ سيدتِنا الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها عبرَ موالاةِ مَن ظلمَها وقتلَها وآذاها؛ إذ يصعبُ علينا نفْسيًا وعقديًا قبولُ ذلك.

إنهم لا يطرحون مشروعَ «التعاونِ المشترك» الذي نرحبُ به، ولا مشروعَ «التعايشِ السلميِّ المشترك» الذي نرحبُ به أيضًا، وإنما يطرحون مشروعًا يدعو إلى إلغاءِ التاريخِ وتجاهلِ ظلامةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها لـ«إرضاء» الطرفِ الآخر، حتى نتحدَ على تناسي ما جرى عليها!

إنَّ هذا الأمرَ بالنسبةِ إلينا خطٌ أحمر، وهو العائقُ الحقيقيُّ أمامَ تطبيعِ العلاقاتِ أو اعتبارِ أولئك الظلمةِ ومواليهم جزءًا منا.

ولأجلِ تحقيقِ هدمِ هذا العائق، يتوجهُ هؤلاءِ التشكيكيون إلى تبرئةِ أبي بكرٍ وعمرَ وعصابتِهما - عليهم اللعنة - مما ارتكبوه في حقِ الزهراءِ عليها السلام.

فهذه هي غايتُهم المحركة، ومنها ينطلقون في موجاتِ التشكيكِ قائلين: «مَن قال إنَّ الزهراءَ هُجمَ عليها؟»، «وهل يُعقلُ أنَّ أميرَ المؤمنين عليه السلام وهو البطلُ الشجاعُ يتركُ القومَ يعتدون على زوجتِه ولا يدافعُ عنها؟»، «إنَّ الرواياتِ الواردةَ معدودةٌ وضعيفةٌ غيرُ ثابتة»، إلى آخرِ هذا

المسلسلِ الإضلاليِّ القائمِ على الكفرِ بظلامةِ أهلِ البيتِ صلواتُ اللهِ عليهم.

إنهم يريدون صراحةً تبرئةَ المجرمين؛ لأنَّ لأولئك المجرمين جمهورًا واسعًا يبجّلُهم، فتراهُم يتوهّمون أنَّ تطبيعَ العلاقاتِ يستلزمُ مسحَ الجريمة. ولأنَّ الطرفَ الآخرَ يرفضُ التنازلَ عن رموزه، رأى هؤلاءِ البتريون أن يمارسوا هم التنازلَ و«يرخوا الحبل» ليدّعوا عدمَ وقوعِ العدوان!

ولكنَّ بحثَنا هنا بحثٌ علميٌ محض، ومقامُنا مقامُ علمٍ ودليل، لا مقامُ مجاملةٍ أو تغافلٍ عن الحقائقِ الحديثيةِ والتاريخيةِ والآثاريةِ من أجلِ إرضاء أيّ طرف. فنحن هنا لنعرف: هل ما يشيعونَه لإسقاطِ اعتبارِ ظلامةِ الزهراءِ في نفوسِ الناسِ كلامٌ صحيح؟

سيتبينُ لكم أنَّ كلَّ ما يشيعونَه إنما هو كذبٌ صراح، أو ناشئٌ عن جهلٍ فاضح.

ولإجابةِ السؤالِ الأول:

هل تقتصرُ ظلامةُ الزهراءِ عليها السلام على بضعِ رواياتٍ ضعيفة؟

الجوابُ: كَلاَّ؛ فظلامةُ الزهراءِ عليها السلام بتفاصيلِها ومجرياتِ حملتِها الوحشيةِ وردت فيها عشراتُ الرواياتِ والآثارِ والأخبارِ التي تبلغُ بها حدَّ الاستفاضة، بل حدَّ التواترِ المعنوي.

ولإثباتِ ذلك، نـنقلُ هنا شهادتينِ لعَلَمينِ من أعظمِ علمائِنا: الأولُ من المتقدمين، والثاني من المتأخرين. وهما عملاقانِ في فنونِ الحديثِ والفقه، فتكونُ شهادتُهما شهادةَ أهالي الخبرةِ والتخصصِ الذين أحاطوا بالآثارِ والأخبار، ويعتبرانِ عمودَي التشيعِ قديمًا وحديثًا:

شهادة شيخ الطائفة الطوسي (قدس سره)

وهو شيخُ الطائفةِ على الإطلاق، الذي لم ينل هذا اللقبَ غيرُه، وإذا أُطلق لفظُ «الشيخ» بلا تقييدٍ في الفقهِ والأصولِ والحديثِ فالمرادُ به هو.

قد نصَّ الشيخُ الطوسي - منذ أكثرَ من ألفِ عام - على أنَّ ظلامةَ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها وتفاصيلَها بالغةٌ حدَّ الاستفاضة، وبَيَّنَ أنَّ الشيعةَ لا يختلفون في ذلك مطلقًا. يقولُ رضوانُ اللهِ عليه في كتابه (تلخيص الشافي):

«**وَمِمَّا أُنْكِرَ عَلَيْهِ** - أَيْ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - **ضَرْبُهُمْ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّهُمْ ضَرَبُوهَا بِالسِّيَاطِ، وَالْمَشْهُورُ الَّذِي لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الشِّيعَةِ: أَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ عَلَى بَطْنِهَا حَتَّى أَسْقَطَتْ، فَسُمِّيَ السِّقْطُ مُحَسِّنًا، وَالرِّوَايَةُ بِذَلِكَ مَشْهُورَةٌ عِنْدَهُمْ** - أَيْ عِنْدَ الشِّيعَةِ - **وَمَا أَرَادُوا مِنْ إِحْرَاقِ الْبَيْتِ عَلَيْهَا حِينَ الْتَجَأَ إِلَيْهَا قَوْمٌ وَامْتَنَعُوا مِنْ بَيْعَتِهِ** - أَيْ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ - **وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْكِرَ الرِّوَايَةَ بِذَلِكَ**».

ثم يعلّلُ الشيخُ الامتناعَ عن إنكارِ الروايةِ ببيانِ أنَّ الخبرَ وردَ من طرقِ العامةِ كالبلاذريِّ وغيرِه، ثم يختمُ بقوله:

«وَرِوَايَةُ الشِّيعَةِ مُسْتَفِيضَةٌ بِهِ، لا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِك»[1].

وهنا يقفُ المنصفُ أمامَ شهادةِ الخبيرِ الحسية.

فقد يقولُ قائل: «**إنكم في الدروسِ الحوزويةِ تشكلون أحيانًا على بعضِ آراءِ الشيخِ الطوسي ولا تأخذون بها!**»، والجواب: نعم، ولكنَّ هناك فرقًا بين «الرأي الاجتهادي» و«الشهادة الحسية». فالرأيُ الاجتهادي يُبنى على فهمِ دليلٍ فقهيٍ في بابٍ من الأبواب، وهنا يسوغُ الاختلافُ معه في الاستنباط.

أما كلامُ الشيخِ هنا فليس رأيًا اجتهاديًا حَدْسيًا، بل هو شهادةٌ حِسّيةٌ ينقلُ فيها واقعَ العصرِ والحديث، متحدثًا بصفتهِ خبيرًا مطلعًا ينفي وجودَ أيِّ خلافٍ بين الإماميةِ في استفاضةِ هذه الرواياتِ ووقوعِ تلك الجرائم.

فإذا كان الشيعةُ قبلَ ألفِ عامٍ لا يختلفون في أنَّ عمرَ ضربَ الزهراءَ بالسياط، وضغطَ بطنَها حتى أسقطت محسنًا،

---

(١) تلخيص الشافي، ج٣، ص ١٥٦.

وأنه أحرقَ الدار، فمَن يكونُ هؤلاءِ التشكيكيون المعاصرون (كفضلِ الله، أو سامريٍّ القطيف حسن الصفّار وغيرهم) حتى يخالفوا ما أجمعَ عليه الشيعة؟

وهـل هـؤلاءِ يُحسـبون على مـذهـبِ التشـيعِ أصـلًا بـعد نصوصِ أساطينِ الطائفة؟

إنَّ تشـبثَهم بهـذه الشـبهاتِ إنـما هـو تـعلقٌ بـقشّةٍ دافـعُه ممالأةُ العدوِّ وتطبيعُ العلاقاتِ على حسابِ جراحِ أهلِ البيت عليهم السلام.

شهادة العلامة المجلسي (قدس سره)

وهو شيخُ مشايخِ المحدثين، صاحبُ الموسوعةِ الكبرى (بحار الأنوار). وقد نصَّ هذا العملاقُ المتأخرُ على أنَّ ما جرى على الزهراءِ مستفيضٌ بل متواترٌ في مصادرِنا ومصادرِ أعدائِنا على حدٍ سواء.

يقولُ رضوانُ اللهِ عليه في (بحار الأنوار):

«وَقَدِ اسْتَفَاضَ فِي رِوَايَاتِنَا بَلْ فِي رِوَايَاتِهِمْ أَيْضًا أَنَّهُ - أي عمر لعنه الله - **رَوَّعَ فَاطِمَةَ حَتَّى**

أَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا عَلَيْهَا السَّلاَمُ. وَقَدْ سَبَقَ فِي الرِّوَايَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَنَّ إِيذَاءَهَا إِيذَاءُ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله، وَأَنَّهُمَا آذَيَا عَلِيًّا عليه السلام... وَقَدْ تَوَاتَرَ فِي رِوَايَاتِ الْفَرِيقَيْنِ قَوْلُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: مَنْ آذَى عَلِيًّا فَقَدْ آذَانِي»[1].

ثم يستدلُ العلامةُ المجلسيُّ بهذه الأحاديثِ المتواترةِ على جوازِ بل استحبابِ بل وجوبِ لعنِ مَن آذوا الزهراءَ وعليًا صلواتُ اللهِ عليهما، وهم أبو بكرٍ وعمرُ وقنفذٌ وعصابتُهم الإجراميةُ التي نفذت الانقلابَ الأسودَ في سقيفةِ بني ساعدة.

فهاتانِ شهادتانِ من قِمَّتين في تاريخِ الفكرِ والحديثِ الإماميّ، تفصلُ بينهما نحوُ خمسةِ قرون، وكلاهما يؤكّدانِ الاستفاضةَ والتواترَ ونفيَ الخلاف.

---

(١) بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٤٠٨.

التناقض المنهجي عند المشككين في مقايسة الظلامات

لتفكيكِ المغالطةِ التي يمارسُها التياران (البكريُّ والبتري)، نسجلُ الملاحظاتِ الآتية:

المقارنة بين ظلامة النبي ﷺ وظلامة الزهراء عليها السلام

إنَّ المفرداتِ التي وصلتنا في ظلامةِ رسولِ اللهِ صلى الله إله وآله أقلُّ بكثيرٍ جدًا مما وصلنا من تفاصيلِ ظلامةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها. فظلاماتُ النبيِّ صلى الله عليه وآله تتمثلُ في قضايا محصورة؛ كرميِ «سلا الجزور» على ظهرِهِ الشريفِ وهو ساجدٌ في فناءِ الكعبة، أو شجّ رأسه وسيلانِ الدمِ على وجهِه يومَ أُحد، أو جرحِه وأذاهُ في بعضِ المواقف.

وهي مفرداتٌ لو جمعنا رواياتِها لوجدناها أقلَّ بكثيرٍ من العشراتِ من الرواياتِ المستفيضةِ الواردةِ في مظلوميةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها.

وهنا يُطرحُ السؤالُ العلميُّ المحرجُ لمدّعي النهجِ العلميّ:

لماذا يُسلّمُ البكريون والبتريون بظلاماتِ النبيِّ صلى الله عليه وآله المقيدةِ برواياتٍ قليلة (ومعظمُها مرسلٌ في سيرةِ ابنِ إسحاق وابنِ هشام) ولا يشككون فيها، بينما يثيرون التشكيكاتِ العارمةَ حولَ ظلامةِ الزهراءِ صلواتُ اللهِ عليها رغمَ أنَّ رواياتِها أضعافُ ذلك وأقوى إسنادًا واستفاضة؟

هل هذا من المنهجِ العلميِّ في شيء؟

كيف يُبنى الاعتقادُ التامُ بوقوعِ الجرائمِ في حقِ النبيِّ صلى الله عليه وآله استنادًا إلى آحادِ الأوراقِ والتفاسيرِ العامة، بينما تُطرحُ عشراتُ الأحاديثِ والاستفاضةُ القطعيةُ في ظلامةِ الزهراءِ بعيدًا عن الضميرِ العلميّ والإنصاف؟

إنَّ السبب الحقيقيَّ وراءَ هذا التناقض المنهجي هو سببٌ سياسيٌّ وأخلاقيّ: أما في ظلامةِ النبيّ صلى الله عليه وآله، فإنَّ الفاعلين (ككفارِ قريش وأحزابِ اليهود) لم يعد لهم جمهورٌ اليومَ يدافعُ عنهم أو يعتبرُهم رموزًا مقدسة، فلا يترتبُ على إدانتِهم أيُّ حرجٍ اجتماعيٍّ أو سياسيٍّ في التعايشِ مع الآخرين.

وأما في ظلامةِ الزهراءِ عليها السلام، فإنَّ الميليشيا التي اقتحمت الدار (أبو بكر، عمر، قنفذ، أبو عبيدة، المغيرة، خالد بن الوليد) يمتلكون جمهورًا عريضًا يُجلّهم.

ولأنَّ البتريين يريدون التقاربَ والتوددَ لهذا الجمهور، صَاروا يخشونَ إدانةَ أئمةِ الكفرِ أولئك، فاندفعوا إلى محاولةِ إسقاطِ الرواياتِ وتكذيبِها بلا منهجٍ ولا علم.

إنَّ هذه ازدواجيةٌ مقيتة؛ فهم يروون حادثةَ ضربِ أهلِ الطائفِ للنبيِّ بالأحجارِ حتى أدْمَوْه ويقبلونَها كمسلّمةٍ تاريخية، مع أنه لو قيلَ لهم: «ائتوا بسندٍ صحيحٍ معتبرٍ أو روايةٍ مستفيضةٍ في هذه الحادثة» لم يستطيعوا مساواةَ قوةِ أسانيدِ ظلامةِ الزهراءِ بها!

ولكنْ حيثُ لا يوجدُ «حزبٌ لأهل الطائف» يغضبُ لإدانةِ أولئك الغوغاء، مرّت الأحاديثُ بسلام. أما حينما يصلُ الأمرُ إلى صنمي قريش، تشرئبُّ أعناقُهم للتأويلِ والإنكار!

وهنا المحكُّ الأخلاقيُّ والإيمانيُّ أمامَ اللهِ ورسولِه وفاطمةَ والأئمةِ الطاهرين عليهم السلام: هل نعملُ بموجبِ ما يرضي الناس، أم بما يرضي اللهَ تبارك وتعالى؟

لقد عكْس هؤلاءِ الآياتِ الكريمة، فبدلًا من قوله تعالى: ﴿**فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ**﴾[١]، وقولِه سبحانه: ﴿**أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾[٢].

فصاروا يخشون الناسَ ويداهنون في دينِ الله. ونحن هنا نطرحُ طرْحًا علميًا، فمَن كان يملكُ فَنَدًا علميًا فليأتِ به، لا أن يتزمّتَ غيظًا لمجردِ إدانةِ المجرمين.

حجية الاستفاضة والتواتر وسقوط المطالبة بالسند الصحيح

هل بالفعل يفتقرُ المذهبُ إلى سندٍ صحيحٍ يثبتُ ما جرى على الزهراءِ عليها السلام؟

الجوابُ: كلاّ، هذا افتراءٌ باطل؛ إذ توجدُ لدينا رواياتٌ صحيحةُ السندِ تثبتُ الظلامةَ إجمالًا وتفصيلًا. ولكنْ قبلَ سوقِ النموذج، يجبُ بيانُ قاعدةٍ درائيةٍ غايةٍ في الأهمية:

---

(١) البقرة: ١٥١.

(٢) التوبة: ١٤.

إنَّ الذي ينقّبُ عن «حديثٍ صحيحِ السند» في مسألةٍ ثبتت باستفاضةِ الأحاديثِ وتواترِها، هو إنسانٌ لا يفقهُ شيئًا في علمِ الحديث، ولا في علمِ الروايةِ والدراية.

لأنَّ القواعدَ الأصوليةَ والدرايةَ تقضي بأنَّ **الاستفاضةَ والتواترَ أعلى رتبةً وأقوى دلالةً وأعظمَ حجيةً من الخبرِ الصحيحِ السند (خبر الواحد).**

فالفقيهُ والمحققُ يستغني بالاستفاضةِ عن صحةِ إسنادِ الآحاد؛ لأنَّ قوةَ المجموعِ الصادرِ من طرقٍ متعددةٍ تُكسبُ مضمونَ الخبرِ قطعًا واطمئنانًا يربو على الخبرِ الصحيحِ الميمونِ الفرد.

ولو تنزّلنا جدلًا وفرضنا أنَّ كلَّ رواياتِ الظلامةِ ليست صحيحةَ الأسانيد مفردةً، فإنَّ ورودَها من طرقٍ متعددة، وعن شُهودٍ ورواةٍ ومصادرَ متنوعة (وبعضُها من مصادرِ الأعداء الذين لا مصلحةَ لهم في نقلِ ما يدينُ رموزَهم)، يمنعُ عقلًا وتاريخيًا تواطؤَ الجميعِ على الكذب، فيحصلُ اليقينُ بوقوعِ الحادثة.

وفي هذا المعنى يقولُ الشهيدُ الأولُ قدس اللّهُ سرَّه في كتابه (القواعد والفوائد):

«إِذَا كَانَ لِلْحَدِيثِ الْوَاحِدِ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَأَسَانِيدُ مُتَنَوِّعَةٌ، فَسُنَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ لاَ يَهْتَمُّونَ بِتَصْحِيحِ السَّنَدِ وَالتَّعَمُّقِ فِي حَالِ رِجَالِهِ، وَيُلْحِقُونَ مِثْلَ هَذَا بِالْمُتَوَاتِرَاتِ أَوِ الْمُسْتَفِيضِ»[1].

فهذا نصٌ صريحٌ من عملاقِ الفقهِ والدراية: متى ما تعددت الطرقُ وتنوعت الأسانيدُ لحدثٍ واحد، سقطت الحاجةُ للتفتيشِ الرجاليّ، وأُلحقَ الخبرُ بالمتواترِ والمستفيض، وصارَ حجةً قاطعةً في مقامِ الاعتقاد، ومقامِ العمل، والتكليف، والاحتجاج.

وبإسقاطِ قاعدةِ الشهيدِ الأولِ على شهادتَي الشيخِ الطوسي والعلامةِ المجلسي باستفاضةِ رواياتِ الظلامة، نصلُ إلى

(١) القواعد والفوائد للشهيد الأول ج١ ص٢٢٢.

نتيجةٍ قطعية: إنَّ تفاصيلَ ظلامةِ الزهراءِ - ومنها كسرُ الضلعِ وإسقاطُ الجنين - ثابتةٌ ثبوتًا يقينيًا لا مريةَ فيه.

نماذج من الأحاديث صحيحة السند في إثبات ظلامة الزهراء

ومع أنَّ التواترَ يغني عن طلبِ السند، إلاّ أننا نقطعُ ألسنةَ المشككين بعرضِ النماذجِ الصحيحةِ السند من كتبِنا المعتمدة:

النموذج الأول: رواية الكافي الشريف

رواها شيخُ الطائفةِ ثقةُ الإسلامِ الكليني (قدس سره) في (الكافي الشريف):

«عن **محمد بن يحيى** (وهو ثقةٌ عين، شيخُ الكليني)، عن **العمركي بن علي** (وهو ثقةٌ جليل، وجهٌ من أصحابنا)، عن **علي بن جعفر** عليه السلام (السيدُ الجليل، أخو الإمام الكاظم)، عن أخيه **أبي الحسن موسى بن جعفر** صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه قال:

«إِنَّ فَـاطِمَةَ عليها السلام صِدِّيقَةٌ شَهِيدَةٌ، وَإِنَّ بَنَاتِ الأَنْبِيَاءِ لاَ يَطْمَثْنَ»[1].

الدلالة والتأثيل العلمي

هذا السندُ من أعلى الأسانيدِ صحةً وإجماعًا. ومعنى وصفِ الإمامِ المعصومِ لأمهِ الزهراءِ بأنها «شهيدة» أي أنها **ماتت مقتولةً** ولم تمُت حتفَ أنفِها؛ إذ الشهادةُ في لسانِ الشريعةِ تُطلقُ على مَن قُتلَ في سبيلِ اللهِ مَظلومًا.

وهذه الروايةُ الصحيحةُ وحدَها تكفي - منهجيًا - لتصحيحِ وتقويةِ كافّةِ الأحاديثِ والآثارِ التي وردت شارحةً لتفاصيلِ عمليةِ القتلِ والاعتداء.

فلو أنَّ باحثًا تاريخيًا وجدَ نصًا صحيحًا يثبتُ أنَّ الشخصيةَ الفلانيةَ ماتت مقتولةً شهيدة، ثم وجدَ أخبارًا مفصلةً تذكرُ كيفيةَ الجريمة (كإحراقِ الباب، والضغطِ خلفَه، وكسرِ الضلع)،

---

(١) الكافي الشريف ج١، ص ٤٥٨.

لقطعَ بصحةِ تلك التفاصيلِ لكونِها تفسيرًا وتفصيلًا للواقعةِ الميثوقةِ بالنصِ الصحيح.

وقـد صـحّحَ هـذا الحـديـثَ خـبيرُ الأثـرِ الـعلامـةُ المجـلسيُّ قدس سره في كتابه (مرآة العقول) وعقّبَ عليه بقوله:

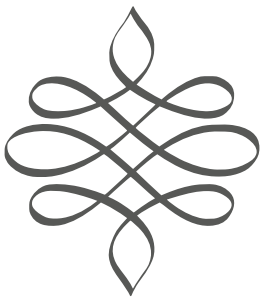
«ثُـمَّ إِنَّ هَـذَا الْـخَبَرَ يَـدُلُّ عَلَى أَنَّ فَـاطِـمَةَ صَـلَوَاتُ اللّٰهِ عَـلَيْهَا كَـانَـتْ شَهِـيدَةً، وَهُـوَ مِـنَ الْمُتَوَاتِرَاتِ. وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ: أَنَّهُمْ لَمَّا غَصَبُوا الْـخِلاَفَـةَ وَبَـايَـعَهُمْ أَكْـثَرُ الـنَّاسِ، بَـعَثُوا إِلَى أَمِـيرِ الْـمُؤْمِـنِينَ عـليه السـلام لِـيَحْضُرَ لِلْبَيْعَةِ فَأَبَى، فَبَعَثَ عُمَرُ بِنَارٍ لِيُحْرِقَ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ، وَأَرَادُوا الـدُّخُـولَ عَـلَيْهِ قَهْـرًا، فَـمَنَعَتْهُمْ فَـاطِـمَةُ عِنْدَ الْبَابِ، فَضَرَبَ قُنْفُذٌ غُـلاَمُ عُـمَرَ الْبَابَ عَلَى بَـطْنِ فَـاطِـمَةَ عـليها السـلام فَكَسَـرَ جَـنْبَهَا وَأَسْـقَطَتْ لِـذَلِـكَ جَـنِينًا كَـانَ سَـمَّاهُ رَسُـولُ اللّٰهِ صلى الله عـليه وآلـه مُـحَسِّنًا، فَـمَرِضَـتْ لِـذَلِـكَ

وَتُـوُفِّـيَتْ صَـلَوَاتُ اللّٰهِ عَـلَيْهَا فِـي ذَلِـكَ الْمَرَضِ»[1].

فهذا تصريحٌ وموافقةٌ من كبيرِ المحدثين بأنَّ الحديثَ الصحيحَ متواترُ المضمون، وأنَّ سببَ الشهادةِ هو العدوانُ الذي باشرَه عمرُ وغلامُه قنفذٌ بإحراقِ البابِ وكسرِ الجنبِ وإسقاطِ المحسن.

وهذا النموذجُ الصحيحُ كافٍ بمفردِه، فكيفَ ولدَينا أحاديثُ أُخَرُ صحيحةٌ تنصُّ بالدقةِ على التفاصيل والمفرداتِ عما جرى على الصديقةِ الطاهرة؟

(١) مرآة العقول للمجلسي ج٥ ص٣١٨.



الدلالة الإجمالية والتفصيلية على مظلومية الزهراء عليها السلام

قد أوضحنا أن الحديث الذي رواه شيخنا الكليني (رحمه الله) بسند صحيح عالٍ عن إمامنا وسيدنا أبي الحسن الكاظم (صلوات الله عليه)، والذي ورد فيه قوله: «**إِنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ صِدِّيقَةٌ شَهِيدَةٌ**»[1]، يُعد كافيًا بمجرده لتصحيح كل ما جاء من الآثار والتفاصيل التي تفصّل مفردات الهجوم والاعتداء على مقام الصديقة الكبرى (صلوات الله عليها)، وذلك على فرض أن سائر الآثار وردت بأسانيد ضعيفة. والحال أن لدينا من تلك الطائفة من الروايات المفصلة روايات صحيحة السند أيضًا.

---

(١) الكافي الشريف ج١، ص ٤٥٨.

وقـد بـيّنا سـابـقًا أنـنا لا نـحتاج فـي الأصـل إلى روايـات آحـاد صحيحة السند؛ لأن لـدينا استفاضة، بل تواترًا لفظيًا ومعنويًا فـي الـروايـات والأخـبار والآثـار الـتي تـذكـر مـظلومـية الـزهـراء (عليها السلام) وما جرى عليها من المجرمين.

وقد وعدنا بذكر حديث شريف صحيح السند ومعتبر يثبت هذه التفاصيل والمظلومية بدقائقها، بعد أن عرضنا حديث الشيخ الكليني المكتفي بإثبات أنها (عليها السلام) قُتلت على نحو الإجمال.

الحديث الصحيح الثاني في استشهاد سيدة نساء العالمين

سند الرواية في «دلائل الإمامة»

روى هـذا الحـديـث الشـريـف الـطبريُّ الإمـامـي فـي كـتابـه «دلائل الإمامة» بسند صحيح متصل؛ عن محمد بن هارون بن موسى التلعكبري، عن أبيه هارون التلعكبري، عن محمد بـن هـمام، عـن أحـمد بـن الـبرقـي، عـن أحـمد بـن محـمد بـن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن ابن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق (صلوات الله

عليه). وهؤلاء الأعلام الواردون في سند هذا الحديث كلهم ثقات إمامية إجماعًا.

متن الرواية ودلالتها اللغوية والتاريخية

قال الإمام الصادق (عليه السلام):

«قُبِضَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فِي جُمَادَى الآخِرَةِ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ لِثَلَاثٍ خَلَوْنَ مِنْهُ، سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الهِجْرَةِ. وَكَانَ سَبَبُ وَفَاتِهَا أَنَّ قُنْفُذًا مَوْلَى عُمَرَ لَكَزَهَا بِنَعْلِ السَّيْفِ بِأَمْرِهِ، فَأَسْقَطَتْ مُحَسِّنًا، وَمَرِضَتْ مِنْ ذَلِكَ مَرَضًا شَدِيدًا، وَلَمْ تَدَعْ أَحَدًا مِمَّنْ آذَاهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا».

إن هذه الرواية هي من جملة المستندات التي يُعتمد عليها في تقوية الرأي القائل بأن الفاطمية الثالثة (أي اليوم الثالث من جمادى الآخرة) هي الأثبت تاريخيًا.

وفي قوله (عليه السلام): «**لَكَزَهَا بِنَعْلِ السَّيْفِ بِأَمْرِهِ**»، ينبغي الدقة في الفهم اللغوي لكلمة «لكز»؛ إذ لا تعني مجرد الضرب البسيط، بل تعني الضرب بجمع الكف والساعد بقوة، فتجمّعت قوة يده النجسة حين قبض على «نعل السيف».

ونعل السيف ليس هو المقبض كما يتوهم بعض الناس، بل هو القطعة المعدنية (من حديد أو فضة أو ذهب) التي تكون في أسفل الغمد.

فقام هذا اللعين بأمر عمر، وبكل قوة، بضرب جنبها (صلوات الله عليها) بأسفل الغمد، فأسقطت محسنًا ومرضت من ذلك مرضًا شديدًا.

الموقف الفاطمي واختبار الأمة

يستمر الحديث الشريف عن الإمام الصادق (عليه السلام) مبينًا موقف الشيخين:

«**وَكَانَ الرَّجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ** -أي الطاغيتان أبو بكر وعمر لعنهما

الله- سَأَلَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُمَا إِلَيْهَا، فَسَأَلَهَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»[1].

وإنما سألها أمير المؤمنين (عليه السلام) لتثبيت هذا الموقف التاريخي وتناقله عبر الأجيال؛ وهو أن الزهراء (عليها السلام) أعلنت وأقسمت أنها غاضبة على هذين الرجلين، وأشهدت الله وملائكته على سخطها عليهما.

وهنا تمتحن الأمة والبشرية جمعاء: من منا ينتقل من هذه الدنيا وتصعد روحه إلى الآخرة وهو غاضب على أبي بكر وعمر كما انتقلت الزهراء (عليها السلام) وهي واجدة وسخطى عليهما؟

إن الامتحان المفروض على المكلفين يقتضي ترك هذه الحياة والدخول في عالم الآخرة على حالة السخط والبغض لأبي بكر وعمر (لعنهما الله).

---

(١) دلائل الإمامة لمحمّد بن جرير الطبريّ ، ص١٣٤ ـ ١٣٦.

وأما من يتخلى عن هذا الموقف وينتقل إلى الآخرة وهو غير غاضب عليهما، فتلك طامة كبرى؛ حتى وإن لم يكن يواليهما أو يحبهما قلبًا، لكنه عاش حياته دون أن يترجم غضبه إلى أفعال وأقوال ومواقف تُسهم في إسقاط باطلهما وإظهار السخط عليهما، ولو بأن يكتب على الجدران لعنهما لبيان مظلوميتها، فإنه لم يحقق التأسّي التام بموقف الزهراء (عليها السلام).

لقد ختمت الزهراء (عليها السلام) حياتها بالغضب الشديد عليهما، وخطبت خطبتها الفدكية الشهيرة وكفرتهما، بل وأفتت بوجوب قتالهما حين استشهدت بقوله تعالى:

﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾[1].

مشيرةً بذلك إلى أبي بكر وعمر وقنفذ وأترابهم، باعتبارهم أئمة الكفر في هذه الأمة.

فمن كان في قلبه محبة وإجلال للزهراء (عليها السلام)، ويرى نفسه خادمًا لها ولما أمرت به - وهي التي أمر اللهُ ورسولُه عليًا (عليه السلام) بأن ينفذ ما تأمره به - فعليه ألا

(١) التوبة: ١٣.

ينتقل من هذه الدنيا إلا ولديه موقف ينصرها به ويبيض به وجهه يوم المحشر، فيقول: «يا مولاتي، هذا ما وسعني في الدنيا من التبرؤ من أعدائك وإظهار الغضب عليهم». فالشفاعة والحكومة يوم القيامة بيد الزهراء (عليها السلام)، وقد جاء عن الصادق (عليه السلام):

« يَوَدُّ الخَلَائِقُ أَنَّهُمْ كَانُوا فَاطِمِيِّينَ!»[1].

فمن خسر هذا الموقف وتشتت في عناوين دنيوية أو ثورات وسياسات لا تخدم المبدأ العقائدي، فقد خسر خسرانًا مبينًا.

البعد العقائدي للثورة وغايتها السامية

إننا لسنا ضد الثورات المطالبة برفع الظلم، ولكن الثورة للزهراء (صلوات الله عليها) هي الغاية الرفيعة والمقصد الأسمى.

---

(١) تفسير فرات الكوفي ص١٧١.

والتضحية بالنفس والروح إنما تهون إذا كانت في سبيل الثورة للزهراء وآلها (عليهم الصلاة والسلام)، لا لمجرد إسقاط نظام حاكم أو حكومة جائرة؛ فإن إسقاط الحكام الفاسدين -وإن كان أمرًا حسنًا ومطلوبًا- إلا أن بذل الدماء يجب أن يتجاوز مجرد إبدال حكومة بأخرى قد تكون فاسدة أيضًا.

إن الهدف الأساس يجب أن ينبع من تغيير المجتمع والنفس من الجذور، بحيث يكون إسقاط الأنظمة الظالمة خطوة مرحلية في طريق الثورة الكبرى للانتقام للزهراء (عليها السلام) وإعادة الحق لأهله.

فيجب أن يكون البعد العقائدي هو المحرك؛ كأن تُقام ثورة في البحرين تؤسس لحكم شيعي موالٍ لآل محمد، وتبنى الدولة على أساس الثأر للزهراء (عليها السلام) عبر إنشاء المراكز البحثية والإعلامية التي تدحض الباطل وتهدم رموز الضلالة بالحقائق والعلم والتبيان.

والإشكالية القائمة في بعض القيادات السياسية المنحرفة أنها تبغي من الثورات مجرد تأسيس سلطة وتحكم بالعباد.

نماذج واقعية وشواهد تاريخية معاصرة

إن في إيـران -وهـي دولة شيعية- لو صـعد خطـيب ونقـل الرواية الواردة عن الإمام السجاد (عليه السلام) في حق أبي بكر وعمر وأنّهما:

« كَافِـرَانِ، كَافِـرٌ مَـنْ أَحَـبَّهُمَـا»[1]!

فإنه يُعتقل ويسجن في اليوم التالي. وقد وصل الأمر إلى سجن مراجع تقليد ومجتهدين وتأذيهم؛ لمجرد تأليف كتاب في رد الشبهات وتبيان جرائم الشيخين[2]، حيث يُتَّهم المؤلف بمخالفة التوجهات السياسية للدولة، ويُتعرض للتعذيب رغم مكانته العلمية وسنه.

وهـذا الشهـيد الشـيخ حـسن شحاتـة (رحـمه الله) أخـبرنـي شخصيًا قبل سنوات في قم أنه كان يشعر بالضيق الشديد، وقال إنه خرج من مصر إلى إيران ظنًا منه أنه سيجد مساحة

---

(١) تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص٢٤٤.

(٢) ككتاب «حقيقة الوحدة في الدين» للمرجع الشيخ يعسوب الدين رستكار جويباري.

من الحرية ليخاطب الناس بالحقيقة والبرهان بعدما تحرر من وهم أبي بكر وعمر، ولكن لم يُسمح له بذلك، فعاد إلى مصر واستمر في نصرة أهل البيت حتى نال الشهادة على أيدي أعدائهم.

وما جرى معي شخصيًا يصب في هذا المعنى؛ حيث تضافرت القوى في بلادي وأدخلت السجن لكتم هذا الصوت، ولكن الله عز وجل أخرجني مرفوع الرأس ببركة مولاتي الزهراء (صلوات الله عليها)؛ لأن من ينذر حياته للنصرة الإلهية تحوطه عناية غيبية وتفتح له السبل.

نحن نؤيد مظلومية الشعوب ودفاعهم عن حقوقهم، لكننا ندعو إلى ترشيد الثورات لتكون مخلصة لوجه الله ولرسوله وللزهراء (عليها السلام)، بحيث يوضع في أولويات النظام الجديد تأسيس مؤسسات إعلامية وعلمية تسقط رموز الكفر والضلال، وتطبق الفتوى الفاطمية في محاربة «أئمة الكفر» بالدليل والبرهان.

الربط بين الثورة الفاطمية والتمهيد للحجة عليه السلام

جاء في الروايات الشريفة عن الإمام الباقر (عليه السلام):

«مَا مِنْ عِيدٍ أَضْحًى وَلَا فِطْرٍ إِلَّا وَيَتَجَدَّدُ فِيهِ حُزْنٌ لآلِ مُحَمَّدٍ، لأَنَّهُمْ يَرَوْنَ حَقَّهُمْ فِي يَدِ غَيْرِهِمْ»[1].

ولذا، فإن الثورة التمهيدية التي يجب أن يخوضها المؤمنون هي الثورة التي تتجانس وتتطابق مع الاستراتيجية العامة لثورة صاحب الأمر الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف).

فلو تتبعنا الأخبار الواردة في حركة الإمام المنتظر، لوجدنا أن أولى خطواته واهتماماته تتلخص في المحاكمة العلنية لأبي بكر وعمر (لعنهما الله)، وإخراجهما وإظهار جرائمهما

(١) علل الشرائع للصدوق ج ٢ ص ٧٦.

أمام العالم[١]، وتطبيق الحدود الإلهية، وكذلك إقامة الحد على عائشة لفريتها على أم إبراهيم (عليها السلام)[٢].

إن ثورة القائم هي ثورة للزهراء وللحسين (عليهما السلام). فالإمام المهدي (عليه السلام) يخرج وهو يرتدي قميص رسول الله (صلى الله عليه وآله) الملطخ بالدماء من يوم أُحُد، وهو القميص المتوارث بين الأئمة؛ ليثأر لدماء رسول الله ودماء أهل بيته.

ورسول الله (صلى الله عليه وآله) قُتل مسمومًا كما أشارت الآية الكريمة:

﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾[٣].

---

(١) راجع بحار الأنوار للمجلسي ج٥٢ ص١٢.

(٢) كما في علل الشرائع ص٥٧٩؛ عن الباقر (عليه السلام): «**أما لو قد قام قائمنا لقد ردت إليه الحميراء حتى يجلدها الحد،وحتى ينتقم لابنة محمد فاطمة عليها السلام منها. قلت: جعلت فداك و لم يجلدها الحد؟ قال: لفريتها على أم إبراهيم عليهما السلام**».

(٣) آل عمران: ١٤٥.

والتحقيق العلمي يفصح عن الجريمة التي وقعت بسقيه السم من قبل عائشة وحفصة بأمر من أبويهما[١].

فإذا كانت هذه هي معالم الحركة المهدوية، فإن واجبنا في زمن الغيبة هو التمهيد لها بإسقاط هذه الشخصيات من قلوب الناس واعتبارها الاجتماعي، كما أُسقط يزيد ومعاوية وعثمان عن الاحترام لدى عامة المنصفين، حتى يدخل الناس في دين الله أفواجًا ببصيرة وولاية حقيقية.

الشهادة التاريخية من الكاتب عبد الفتاح عبد المقصود

لا يسع أحدًا يحترم المنهج العلمي والضمير الإنساني أن ينكر ما جرى على فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها).

وفي هذا السياق، يُستشهد بنص أدبي رائع صاغه أحد الأدباء والمؤرخين المصريين الأزاهرة[٢] من أبناء الجمهور المخالف، وهو الأستاذ عبد الفتاح عبد المقصود في كتابه «الإمام علي بن أبي طالب»، حيث أقرّ وأذعن بوقوع الاعتداء

---

(١) فليُراجَع في ذلك كتابِ « أو قُتِلْ».

(٢) نسبةً للأزهر.

وتـظلم الـزهـراء (عـليها السـلام) مـن ابـن الخـطاب وابـن أبـي قحافة[1].

القراءة التحليلية لنص عبد الفتاح عبد المقصود

يقول الكاتب عبد الفتاح عبد المقصود واصفًا أحداث يوم الهجوم على الدار بأسلوب رصين:

«وَاجْـتَمَعَتْ جُـمُوعُـهُمْ - آوِنَـةً فِـي الْـخَفَاءِ وَأُخْـرَى عَلَى مَـلَأٍ - يَـدْعُـونَ إِلَى ابْـنِ أَبِـي طَـالِـبٍ؛ لِأَنَّهُـمْ رَأَوْهُ أَوْلَى النَّاسِ بِأَنْ يَلِيَ أُمُورَ النَّاسِ، ثُمَّ تَأَلَّبُوا حَوْلَ دَارِهِ يَهْتِفُونَ بِاسْمِهِ، وَيَدْعُونَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لِيَرُدُّوا عَلَيْهِ تُرَاثَهُ الْمَسْلُوبَ.. فَإِذَا

---

(١) ونشير هنا إلى مفارقة تاريخية معاصرة؛ حيث كان من أسباب موقف يوسف القرضاوي الحاد ضد معمر القذافي وإفتائه بقتله، أن القذافي كان قد صرح في ستينيات أو سبعينيات القرن الماضي بكلمات حادة ضد عمر بن الخطاب واصفًا إياه بالديكتاتور المستبد. ورغم أن القذافي حاكم كسائر الحكام وله هنات كثيرة، إلا أنه كان له بعض النشاطات الظاهرية (كتمويل فيلم «الرسالة» ودعم طباعة المصاحف)، ولكن القرضاوي -بسبب تعصبه لرموزه- نقم عليه لطعنه في عمر.

الْمُسْلِمُونَ أَمَامَ هَذَا الْحَدَثِ مُحَالِفٌ أَوْ نَصِيرٌ، وَإِذَا بِالْمَدِينَةِ حِزْبَانِ، وَإِذَا بِالْوَحْدَةِ الْمَرْجُوَّةِ شِقَّانِ أَوْشَكَ عَلَى الِانْفِصَالِ، ثُمَّ لَا يَعْرِفُ غَيْرُ اللّٰهِ مَا سَوْفَ تَؤُولُ إِلَيْهِ فِي نَظَرِ ابْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْقَتْلِ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَلَا يَكُونَ انْقِسَامٌ؟!

كَانَ هَذَا أَوْلَى بِعُنْفِ عُمَرَ إِلَى جَانِبِ غَيْرَتِهِ عَلَى وَحْدَةِ الْإِسْلَامِ، وَبِهِ تَحَدَّثَ النَّاسُ وَلَهِجَتِ الْأَلْسُنُ، كَاشِفَةً عَنْ خَلَجَاتِ خَوَاطِرَ جَرَتْ فِيهَا الظُّنُونُ مَجْرَى الْيَقِينِ؛ فَمَا كَانَ لِرَجُلٍ أَنْ يَحْزِمَ أَوْ يَعْلَمَ سَرِيرَةَ ابْنِ الْخَطَّابِ، وَلَكِنَّهُمْ جَمِيعًا سَارُوا وَرَاءَ الْخَيَالِ، وَلَهُمْ سَنَدٌ مِمَّا عُرِفَ عَنِ الرَّجُلِ دَائِمًا مِنْ عُنْفٍ وَمِنْ دَفَعَاتٍ، وَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ سَبَقَ بِذِهْنِهِ الْحَوَادِثَ عَلَى مَثْنِ الِاسْتِقْرَاءِ، فَرَأَى بِعَيْنِ الْخَيَالِ قَبْلَ رَأْيِ الْعُيُونِ

ثَبَاتَ عَلِيٍّ أَمَامَ وَعِيدِ عُمَرَ لَوْ تَقَدَّمَ هَذَا مِنْهُ يَطْلُبُ رِضَاءَهُ وَإِقْرَارَهُ لِأَبِي بَكْرٍ بِحَقِّهِ فِي الْخِلَافَةِ، وَلَعَلَّهُ تَمَادَى قَلِيلًا فِي تَصَوُّرِ نَتَائِجِ هَذَا الْمَوْقِفِ وَتَخَيُّلِ عُقْبَاهُ، فَعَادَ بِنَتِيجَةٍ لَازِمَةٍ لَا مَعْدَى عَنْهَا، هِيَ خُرُوجُ عُمَرَ عَنِ الْجَادَّةِ، وَأَخْذُ هَذَا الْمُخَالِفِ الْعَنِيدِ بِالْعُنْفِ وَالشِّدَّةِ!

وَكَذَلِكَ سَبَقَتِ الشَّائِعَاتُ خُطُوَاتِ ابْنِ الْخَطَّابِ ذَلِكَ النَّهَارَ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي جَمْعٍ مِنْ صَحْبِهِ وَمُعَاوِنِيهِ إِلَى دَارِ فَاطِمَةَ، وَفِي بَالِهِ أَنْ يَحْمِلَ ابْنَ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ - إِنْ طَوْعًا وَإِنْ كَرْهًا - عَلَى إِقْرَارِ مَا أَبَاهُ حَتَّى الْآنَ، وَتَحَدَّثَ أُنَاسٌ بِأَنَّ السَّيْفَ سَيَكُونُ وَحْدَهُ مَثْنَ الطَّاعَةِ!.. وَتَحَدَّثَ آخَرُونَ بِأَنَّ السَّيْفَ سَوْفَ يَلْقَى السَّيْفَ!.. ثُمَّ تَحَدَّثَ غَيْرُ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ بِأَنَّ «النَّارَ» هِيَ الْوَسِيلَةُ الْمُثْلَى إِلَى حِفْظِ الْوَحْدَةِ وَإِلَى «الرِّضَا»

وَالْإِقْرَارِ!.. وَهَلْ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ عِقَالٌ يَمْنَعُهَا أَنْ تَـرْوِيَ قِصَّةَ حَـطَبٍ أُمِـرَ بِـهِ ابْـنُ الْـخَطَّابِ، فَأَحَاطَ بِدَارِ فَاطِمَةَ، وَفِيهَا عَلِيٌّ وَصَحْبُهُ، لِيَكُونَ عُدَّةَ الْإِقْنَاعِ أَوْ عُدَّةَ الْإِيقَاعِ؟..

عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ جَمِيعِهَا، وَمَعَهَا الْخُـطَطُ الْـمُدَبَّرَةُ أَوِ الْـمُرْتَجَـلَةُ، كَـانَـتْ كَـمِثْلِ الزَّبَـدِ، أَسْـرَعَ إِلَى ذَهَـابٍ، وَمَـعَهَا دَفْـعَةُ ابْـنِ الْخَطَّابِ!.. أَقْبَلَ الرَّجُلُ، مُحْنَقًا مُنْدَلِعَ الثَّوْرَةِ، عَلَى دَارِ عَـلِيٍّ، وَقَـدْ ظَـاهَـرَ مُـعَاوِنُـوهُ وَمَـنْ جَـاءَ بِـهِمْ، فَـاقْتَحَـمُوهَـا أَوْ أَوْشَـكُوا عَلَى اقْـتِحَامِـهَا، فَإِذَا وَجْهٌ كَوَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ يَبْدُو بِالْبَابِ، حَائِلًا مِنْ حُزْنٍ، عَلَى قَسَمَاتِهِ خُطُوطُ آلَامٍ، وَفِي عَيْنَيْهِ لَمَعَاتُ دَمْعٍ، وَفَوْقَ جَبِينِهِ عَبْسَةُ غَضَبٍ فَائِرٍ وَحَنَقٍ ثَائِرٍ..

وَتَـوَقَّفَ عُـمَرُ مِـنْ خَشْـيَةٍ، وَرَاحَـتْ دَفْـعَتُهُ شُـعَاعًـا. وَتَـوَقَّفَ خَـلْفَهُ - أَمَـامَ الْـبَابِ - صَـحْبُهُ الَّذِينَ جَاءَ بِهِمْ، إِذْ رَأَوْا حِيَالَهُمْ صُورَةَ الرَّسُولِ تُـطَالِـعُهُمْ مِـنْ خِـلَالِ وَجْـهِ حَـبِيبَتِهِ الزَّهْـرَاءِ، وَغَـضُّوا الْأَبْـصَارَ مِـنْ خِـزْيٍ أَوْ مِـنِ اسْـتِحْيَاءٍ، ثُمَّ وَلَّتْ عَـنْهُمْ عَـزَمَـاتُ الْـقُلُوبِ، وَهُـمْ يَشْهَـدُونَ فَاطِمَةَ تَتَحَرَّكُ كَالْخَيَالِ، وَئِيدًا وَئِيدًا، بِخُطْوَاتِهَا الْمَحْـزُونَـةِ الثَّكْلَى، فَـتَقْتَرِبُ مِـنْ نَـاحِـيَةِ قَـبْرِ أَبِـيهَا.. وَشَـخَصَتْ مِـنْهُمُ الْأَنْـظَارُ، وَأُزْهِـقَتِ الْأَسْـمَاعُ إِلَـيْهَا، وَهِـيَ تَـرْفَـعُ صَـوْتَـهَا الرَّقِـيقَ الْحَزِينَ النَّبَرَاتِ، تَهْتِفُ بِمُحَمَّدٍ الثَّاوِي بِقُرْبِهَا، تُنَادِيهِ بَاكِيَةً مَرِيرَةَ الْبُكَاءِ:

يَـا أَبَـتِ، يَـا رَسُـولَ اللّٰهِ!.. يَـا أَبَـتِ، يَـا رَسُـولَ اللّٰهِ!..

فَـكَأَنَّمَـا زُلْـزِلَـتِ الْأَرْضُ تَـحْتَ هَـذَا الْجَـمْعِ الْبَاغِي، مِنْ رَهْبَةِ النِّدَاءِ..

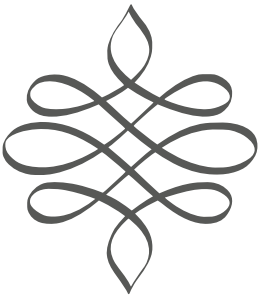
وَرَاحَــتِ الزَّهْـرَاءُ، وَهِــيَ تَسْــتَقْبِلُ الْــمَثْوَى الطَّاهِرَ، تَسْتَنْجِدُ بِهَذَا الْغَائِبِ الْحَاضِرِ: «يَا أَبَتِ، يَـا رَسُـولَ اللّٰهِ!.. مَـاذَا لَـقِينَا بَـعْدَكَ مِـنَ ابْـنِ الْخَطَّابِ، وَابْنِ أَبِي قُحَافَةَ؟!..».

فَمَا تَرَكَتْ كَلِمَاتُهَا إِلَّا قُلُوبًا صَدَعَهَا الْحُزْنُ، وَعُيُونًا جَرَتْ دَمْعًا، وَرِجَالًا وَدُّوا لَوِ اسْتَطَاعُوا أَنْ يَشُقُّوا مَوَاطِئَ أَقْدَامِهِمْ لِيَذْهَبُوا فِي طَوَايَا الثَّرَى مُغَيَّبِينَ»[1].

وهذا الإذعان الصريح من كاتب غير إمامي يبرهن على أن مظلومية الزهراء (عليها السلام) حقيقة تاريخية ساطعة لا يقدر على إنكارها من طالع الآثار بإنصاف.

---

(١) كتاب الإمام علي بن أبي طالب لعبد الفتاح عبد المقصود ج١ ص٢٢٥.



الرد على شبهة عدم تحدث الزهراء عليها السلام عن ظلامتها بنفسها

نستمر في الإجابة عن جملة من التساؤلات التي يثيرها المخالفون والبتريون بغية التشكيك، أو دفع الناس إلى الارتياب في أصل وقوع الاعتداء الوحشي على مولاتنا الصديقة الكبرى (صلوات الله عليها)، أو التشكيك في مفردات هذا الاعتداء الشائن وتفاصيله.

ومن جملة ما يطرحه هؤلاء في مقام التشكيك قولهم: هل تحدثت الزهراء (صلوات الله عليها) بنفسها عما وقع عليها من ظلامة أم لا؟ فيزعمون أنها إن لم تتحدث عما جرى عليها، فمعنى ذلك أن ما نقل لم يقع أصلا!

ولا يخفى على ذي لب أن هذا الكلام لا يصدر إلا عن الجهلة غير المتعلمين وغير المحصلين؛ إذ لا يشترط أبدا للإيمان بوقوع حادثة ما أن يكون صاحب الحادثة وطرفها -سواء أكان

موقعا لها أم واقعة عليه، سلبا أم إيجابا- هو المتحدث عنها والراوي لتفاصيلها.

إن هذا الشرط ليس بضروري البتة؛ ولو كان ضروريا لوجب علينا أن نسقط جميع الروايات والآثار والأخبار التي روت ظلامات النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله).

فمن الواضح الجلي لكل باحث ولكل من سبر كتب السيرة أن جل الروايات والأحاديث التي تبين وتفصل ما تعرض له النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) من أذى وظلم لم ترد على لسانه الشريف، وإنما نقلها لنا الآخرون ممن عاصروها أو عايشوها، أو عمن عايش من عايشها، أو عمن نقل عنهم.

فهل يسعنا مثلا أن ننكر أن أهل الطائف رموا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بالحجارة، أو أن المشركين فعلوا كذا وكذا في حقه (صلى الله عليه وآله)؟

لا يسعنا إنكار شيء من ذلك بدعوى أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يتحدث عنه بنفسه، بل نقول إن آخرين نقلوا إلينا هذه الصور المؤلمة، ولذا فإننا نصدق بها ما دامت روايات معتبرة في نقلها ومنقوليتها.

وكذلك الشأن في ظلامة الزهراء (صلوات الله عليها)؛ فإن معظم ما وصلنا عن ظلامتها إنما وصل عن طريق الآخرين: إما عن الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، أو عن أصحابهم، أو عن بعض المؤرخين الثقات الأثبات، أو عن بعض النقلة الذين عاصروا تلك الأحداث أو عايشوا من عايشها.

شهادة الزهراء عليها السلام بنفسها على تفاصيل الاعتداء في وصيتها

ومع ذلك كله، ولأننا نحرص دائما على إفحام الخصوم وإلقامهم الحجر، فإننا نأتي أيضا بشاهد وحديث صريح على لسان الزهراء (عليها السلام) نفسها؛ أي أنها هي بذاتها قد تحدثت عما جرى عليها، فهل يبقى لأحد بعد هذا مساغ للإنكار أو التشكيك في وقوع هذه الظلامة؟

لقد روى هذا الحديث الخصيبي في كتابه «الهداية الكبرى»، وهو حديث مطول يتضمن وصية الزهراء (صلوات الله عليها) عند استشهادها.

وفي هذه الوصية تحرّم الزهراء (عليها السلام) على أمير المؤمنين (عليه السلام) وعلى كل من يتصل به أن يسمحوا

للذين ظلموها وقتلوها أو للذين يوالونهم، ولتلك الأمة التي قتلتها أو سكتت عن نصرتها والدفاع عنها، بأن يصلوا عليها أو يشهدوا دفنها. ثم تنطلق الزهراء (صلوات الله عليها) فتعدد جانبا مما جرى عليها في سياق الإنكار على هؤلاء والتعليل لموقفها منهم، وبيان السبب في تحريمها عليهم حضور جنازتها والصلاة عليها.

تقول (صلوات الله عليها):

«لَا تُصَلِّي عَلَيَّ أُمَّةٌ نَقَضَتْ عَهْدَ اللهِ وَعَهْدَ أَبِي رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وَظَلَمُونِي، وَأَخَذُوا وِرَاثَتِي -أَيْ مِيرَاثِي: فَدَكًا وَالْعَوَالِيَ-، **وَخَرَّقُوا صَحِيفَتِي الَّتِي كَتَبَهَا لِي أَبِي بِمِلْكِ فَدَكٍ وَالْعَوَالِي، وَكَذَّبُوا شُهُودِي وَهُمْ وَاللهِ جَبْرَئِيلُ وَمِيكَائِيلُ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَأُمُّ أَيْمَنَ، وَطُفْتُ عَلَيْهِمْ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَحْمِلُنِي وَمَعِيَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ لَيْلًا**

وَنَهَارًا إِلَى مَنَازِلِهِمْ، يُذَكِّرُهُمْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ لِئَلَّا يَظْلِمُونَا وَيُغْطُونَا حَقَّنَا الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ لَنَا».

إنها صورة بالغة الألم؛ صورة الخذلان! وكيف خذلوا فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها)! لقد كانت تأتي وتطرق الأبواب ليلا ونهارا، ومعها أمير المؤمنين والحسن والحسين (صلوات الله عليهم)، تنشدهم النصرة وتستنهضهم قائلة: تعالوا انصروني، فأنا ابنة نبيكم، وأنا بضعته، وأنا روحه التي بين جنبيه؛ إني أستنصركم على هذا الظالم أبي بكر بن أبي قحافة وصاحبه الظالم عمر بن الخطاب ابن صهاك. وواأسفاه لقد خذلوها!

وهي تقول (صلوات الله عليها): «**فَيُجِيبُونَ لَيْلًا وَيَقْعُدُونَ عَنْ نُصْرَتِنَا نَهَارًا**».

كانوا في الليل يستجيبون ويقولون: نعم يا بنت رسول الله، غدا إن شاء الله نأتي وننصرك، ونعيد إليك حقك، ونقف في وجه أبي بكر هذا الحاكم الانقلابي غير الشرعي، ونزيحه عن هذا المقام، ونرد الحق إلى أصحابه، نرده إلى بعلك علي

الخليفة الشرعي. ولكنهم لم يفوا بوعودهم؛ كانوا يجيبون ليلا وفي النهار يتخاذلون!

محاسبة النفس: بين أهل الوصف وأهل الفعل

وهنا أقول كلمة قد تبدو حرجة وشديدة بعض الشيء على بعض قومنا:

هل أنتم واثقون أنه لو عاد بكم الزمن إلى الوراء، وكنتم في تلك البيوت في المدينة، وكنتم من الأنصار، لكنتم نصرتم الزهراء (عليها السلام)؟ هل أنتم متأكدون من ذلك؟

إن المبررات التي تساق اليوم لتعطيل فريضة الانتصار للزهراء (عليها السلام) ومحاربة أعدائها وإسقاط باطلهم -وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وعائشة وعثمان ومن أشبههم- من التعلل بالحرص على وحدة المسلمين، أو درء العدو الخارجي، أو وجوب احترام الآخرين في رموزهم المقدسة، وتجنب إثارة الفتنة والبلبلة، والامتناع عن شق صفوف المسلمين؛ هذه المبررات عينها التي تعطل هذه الوظيفة

عـندنـا إلى الـيوم، هـي الـتي سـيقت فـي زمـان الـزهـراء (عـليها السلام)، فخذلوها بموجبها!

حـاسـبوا أنـفسكم وراجـعوهـا، ولا تـكونـوا كـما جـاء فـي مضمون رواية الإمام السجاد (عليه السلام) من النهي عن أن نكون من أهل الوصف دون أهل الفعل.

أمّا الوصف، فيتمثّل في قولنا: «بأبي أنت وأمي يا ابن عبد الله»، و«بأبي أنت وأمي يا بنت رسول الله»، وقولنا: «أنا سِلْمٌ لمن سالمكم، وحربٌ لمن حاربكم». فهذا هو الوصف الذي نُعبّر به عن ولائنا وموقفنا، ولكن أين الفعل الذي يترجم هذه الأقـوال إلى واقـع عـملي؟ وهـل تـجاوزتـم حـدود الـشعارات والعبارات إلى تجسيدها في مواقفكم وأفعالكم؟

تعالوا إلى قولكم: «حربٌ لمن حاربكم»؛ مَن منكم اليوم يقف موقف المحارب لأعدائهم؟

بيّنوا لي: كم تبلغ نسبة الذين يحاربون أبا بكر وعمر؟

لقد حارب أبو بكر وعمر الزهراء عليها السلام، وحاربا أهل الـبيت عـليهم الـسلام، وأنـتم تـخاطـبون أهـل الـبيت قـائـلين: «حربٌ لمن حاربكم»؛ فأين مصداق هذا الشعار في واقعكم؟

مَـن مـنكم تـصدّى لهـذيـن الـرجـلين بـتألـيف كـتاب يـكشف مـوقـفهما، أو كـتابـة مـقال، أو إلـقاء خـطاب، أو رفـع شـعار، أو رسم لوحة، أو بأيّ صورة من صور المحاربة والمواجهة؟ فأين الفعل الذي يصدق هذا القول؟

إن عـبارة "حـرب لـمن حـاربكم" قـد غـدت لـدى الـكثيريـن مجرد كلام في الهواء، ولم يعلنوا الحرب الفعلية على أبي بكر وعمر.

وحدها ثلة مؤمنة في العالم الشيعي اليوم هي التي أعلنت الحـرب على أبـي بـكر وعـمر: إنـهم "خـدام المهـدي (عـليه السـلام)" وأشباهـهم، جـزاهـم الله خـير الجـزاء، فـهم مفخـرة التشيع في زماننا هذا!

لقد أعلنوا الحرب وقالوا: نعم، نحن «حرب لمن حاربكم» قـولا وفـعلا، لا مجـرد كـلام ولـقلقة لـسان، بـل الـتزام حـقيقي بمحاربة من حارب أهل البيت (عليهم السلام).

وقـد تـرجـموا هـذه الـمحاربـة عـمليا عـبر الـمحاضـرات، وطباعة الكتب والمجلات، ونشر الأقراص المدمجة، وإطلاق

القنوات الفضائية، وإنشاء مواقع إلكترونية تتصدى لهؤلاء وتكشف حقيقتهم.

ولنتساءل كذلك: هل حاربت عائشة أهل البيت عليهم السلام أم لا؟

لا ريب أنها حاربت أمير المؤمنين عليه السلام. فأين موقفكم منها اليوم؟

ومَن منكم أعلن البراءة من فعلها، واتخذ موقفًا عمليًّا مما ارتكبته؟ لم ينهض بهذا الأمر إلا ثلّة قليلة من المؤمنين، أقاموا احتفالًا مباركًا في يوم هلاكها، وجعلوا من تلك المناسبة فرصةً لتعريف الناس بجرائمها، وبيان ما اقترفته بحق أهل البيت عليهم السلام، وما آل إليه مصيرها من العذاب.

وقد كان صنيعهم هذا تجسيدًا عمليًّا لقولهم لأئمتهم عليهم السلام: «سِلْمٌ لِمَنْ سَالَمَكُمْ، وَحَرْبٌ لِمَنْ حَارَبَكُمْ»، فأثبتوا أنهم أهل قول وعمل، لا أهل شعارات وادّعاءات فحسب. أمّا الآخرون، فلم يكتفوا بالتقصير في أداء هذا الواجب، وليتهم وقفوا عند حدّ القعود والسكوت، بل شهروا

سيوفهم وأطلقوا ألسنتهم في وجه أولئك الذين أرادوا أن يترجموا أقوالهم إلى مواقف وأفعال!

أرأيتم إلى أيّ حدّ بلغ بنا الأمر؟

وأيّ مأساة نعيشها حين تنقلب الموازين رأسًا على عقب، فيُجعل الحق باطلًا والباطل حقًّا، ويغدو المعروف منكرًا والمنكر معروفًا!

هذا هو واقعنا الذي ينبغي ألّا نتغافل عنه؛ فلنشخّص موطن الداء، ولنتصارح فيما بيننا، أيها الإخوة، من غير مواربة ولا مجاملة.

لقد لعنت الزهراء عليها السلام تلك الأمة التي خذلتها، فهل نملك اليقين بأننا لسنا ممّن تشملهم تلك اللعنة؟

والله، لولا أنني سلكت هذا المنهج، والتزمت هذا الطريق، لما استطعت أن أطمئن إلى النجاة من لعنة الزهراء عليها السلام التي شملت الأمة التي خذلتها؛ إذ لو لم أتخذ هذا الموقف، ولم أعلن الحرب على من حاربوها، لكنت واحدًا من أولئك المتخاذلين، ولما كان ثمة ما يميز موقفي عن موقفهم.

سيرة العلماء الأبرار وحدود التقية والوحدة الإسلامية

تأمّلوا في سيرة الشيعة الأبرار الأطهار، أولئك الكرام الذين امتدّ نهجهم من عصر الزهراء عليها السلام إلى يومنا هذا. ويشهد الله أنكم لو تتبّعتم سيرتهم تتبّعًا مستفيضًا - ولعلّي أتطرّق إلى ذلك في مقام آخر، فقد أشرت إلى شيء منه في مطاوي بحوثي ومحاضراتي - لوقفتم على نماذج مشرقة وثُلّة عظيمة من أصحاب الأئمة عليهم السلام وعلمائنا الأبرار، ممن حملوا هذا النهج وواصلوا السير عليه منذ يوم السقيفة إلى عصرنا الحاضر؛ فلم يفتروا عن الانتصار للزهراء عليها السلام، ولم يتوانوا عن إعلان البراءة ممن اعتدى عليها، بل ظلّوا يعملون على إسقاط تلك الشخصيات، وكشف حقيقتها، وفضح ما ارتكبته من جرائم وما أحدثته من مظالم وبدع، وتوعية الناس بحقيقتها؛ حتى تنكشف للناس، وينبذوا أصحابها، فيكون في ذلك نصرٌ للزهراء عليها السلام وانتصارٌ لمظلوميتها.

اقرؤوا سيرة الشيخ كاظم الأزري، وتأمّلوا في سير أمثاله من العظماء؛ لتقفوا على الكيفية التي نصروا بها أهل البيت

عـليهم السـلام، قـولًا وعـملًا، شـعرًا ونـثرًا، تـألـيفًا وتـصنيفًا، ومجاهرةً بالحق رغم ما أحاط بهم من ظروف قاسية، وما تعرّضوا له من اضطهاد وجور وظلم.

ومع أن دواعي التقية وموجباتها كانت قائمة بقوة في تلك الأزمـنة، فـإنـهم لـم يـجعلوهـا مـانـعًا مـن أداء مـا رأوه واجـبًا عليهم، بل تركوها لما هو أهمّ وأولى، انطلاقًا من أن التقية رخصة، وأنها لا تكون واجبة في مثل هذه المواطن.

وقد فعلوا ذلك في عصور لم يكن فيها شيء مما نعرفه اليوم من مؤسسات حقوق الإنسان، ولا منظمات دولية تُعنى بالدفاع عن المظلومين والمضطهدين، ولم يكن للمظلوم صوت يبلغ به العالم؛ فلو أرادت السلطة قتل إنسان لقتلته، ثم دفنته، من غير أن يشعر بذلك أحد أو يعلم به أحد!

أما في عصرنا الحاضر، فالأمر مختلف تمامًا؛ إذ لو قُتل إنسان بسبب عقيدته أو مجاهرته برأيه، لضجّت الدنيا، وتحرّكت المنظمات ووسائل الإعلام، وتحولت قضيته إلى قضية عالمية تُثار تحت عناوين انتهاك حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان. وهذا ما جعل الحكومات تتحسّب كثيرًا قبل

الإقدام على مثل هذه الأفعال، وتردعها عن ذلك، فغدت أمامنا فسحة واسعة ومجالات رحبة لم تكن متاحة لمن سبقنا.

بل حتى من لا يريد إظهار شخصيته - وإن كان ذلك، بطبيعة الحال، ضربًا من الجبن والتراجع عن مقتضى الموقف - فإن أمامه من الوسائل ما يتيح له أداء هذا الدور من دون أن يكشف عن هويته؛ فيستطيع أن يؤلّف الكتب، وينشر المقالات والبحوث عبر الشبكة العالمية باسم مستعار، من غير أن يتعرّض لأذى.

بل إن التقنيات الحديثة تتيح له الظهور في القنوات الفضائية مع تغيير ملامح وجهه ونبرة صوته بواسطة تقنيات المونتاج والمؤثرات الرقمية، بحيث يتعذّر التعرّف على شخصيته. فما الذي يمنعه، والحال هذه، من أن يكشف حقيقة أبي بكر وعمر، ويفضح ما ارتكباه بحق أهل البيت عليهم السلام، ويعلن موقفه ممن ظلموهم؟!

ولكن المشكلة أن هذا الأمر لا يخطر في أذهان كثيرين أصلًا، ولا يدخل ضمن اهتماماتهم؛ والسبب في ذلك أن

الأحزاب البترية الضالّة وعلماء السوء قد نشّؤوهم على سلّم أولويات مقلوب، وغرسوا في أذهانهم مفاهيم مغلوطة، حتى جعلوا في مقدّمة اهتماماتهم شعار «الوحدة الإسلامية»!

فبئست الوحدة الإسلامية تلك التي تُبنى على حساب مظلومية الزهراء عليها السلام، وتُقام على جراحاتها وآلامها!

نحن لا نمانع من التعايش السلمي مع الآخر، ولا نعترض على إقامة المؤتمرات التي تدعو إلى التقارب والتفاهم؛ فأقيموا ما شئتم من مؤتمرات وحدوية وتقاربية، وسمّوها بأيّ اسم أردتم، ولكن إيّاكم أن تجعلوا ذلك ذريعة للتنازل عن ظلامة الزهراء عليها السلام أو التفريط في بيان حقيقتها!

قل للآخر بكل وضوح: أنا مستعدّ للتوحّد والتعايش معك، ولكن على أساس الكرامة والاحترام المتبادل؛ فإن كنت لا ترغب في سماع نقدٍ لأبي بكر وعمر، فعاملني بالمثل، ولا تُسمعني تمجيدًا لهما ولا ثناءً عليهما. و هذه قاعدة عادلة واضحة: وبذلك ينتهي النزاع؛ ﴿**سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ**﴾[1]، وكفى الله المؤمنين القتال!

---

(١) يس: ٥٩.

ماذا نريد أكثر من ذلك؟

إذا كنتم لا تريدون أن نقتتل حول قضية أبي بكر وعمر، ولا ترغبون في سماع الطعن فيهما وفي عائشة على منابرنا، فكفّوا، في المقابل، عن تمجيدهم والثناء عليهم على منابركم.

وإذا كنتم لا تريدون أن تسمعوا في وسائل إعلامنا كلامًا ينتقدهم، فعاملونا بالمثل، وكفّوا عن بثّ ما يتضمن تمجيدًا لمن نعدّهم قتلة أئمتنا وأعداءهم في وسائل إعلامكم.

هكذا يتحقق التعايش على أساس التكافؤ والاحترام المتبادل؛ فإن التزمتم بذلك، حصرنا حديثنا في مجالسنا الخاصة ومنتدياتنا، وحصرتم أنتم تمجيدكم في مجالسكم الخاصة.

وهذا الطرح، في الحد الأدنى، يبدو معقولًا إلى حدّ ما، وقد يكون له وجه من المقبولية، وإن كان لا يزال بحاجة إلى تأمّل شرعي من جهة ما يترتب عليه من احتمال تعطيل فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعندئذٍ، يمكنني، بوصفي

فـردًا، أن أحـترم تلك العمائم التي تـدعـو إلى الـوحـدة مـن هـذا المنطلق المتوازن.

أما أن يُطلب من طرف واحد أن يتنازل ويلتزم الصمت، في حـين يُـترك لـلطرف الآخـر أن يـملأ الـدنـيا ثـنـاءً وتـمجيدًا لـمن نعدّهم قتلةً مجرمين، فذلك منطق أعوج، لا يمتّ إلى العدالة ولا إلى التكافؤ بصلة!

افتراق الشيعة وعلامات الفرقة الناجية

انـظروا إذن أيـن تـكمن المشكلة الـحقيقية الـتي نـعيشها! تعلمون أيها الإخوة أن هذه الخلافات بين الخطوط والتيارات الشـيعية -أو الـتي تـدعـي التشـيع- ليسـت بـالهـينة، وإن كـانـت ظاهرة طبيعية تنبأت بها الروايات الشريفة عن أئمتنا (عليهم السلام).

بيد أن الواجب عليكم هو أن تبحثوا في مبررات كل خط وتـيار، وتـعرضـوا ذلـك كله على كـتاب الله وسـنة نـبيه وأقـوال أهـل الـبيت ورواياتـهم (صـلوات الله عـليهم)، ثـم تـحكموا ضمائركم وعقولكم؛ لتتبينوا أين يكمن الحق والعزة والكرامة

والنهضة، وتميزوا بدقة بين من يريد إرجاعكم قرونا إلى الوراء ليبقيكم أسرى ظروف التقية الخانقة التي أمرنا بتبديدها والتخلص منها باعتبارها حالة استثنائية، وبين من يسعى لإخراجكم من تلك القيود والأغلال إلى آفاق الحرية وقمم العزة والكرامة.

إن الأمر جلي وواضح؛ فتشوا في الروايات الشريفة التي تنص على أن هذه الأمة ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، وهو حديث مروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهذه الفرقةُ الناجية هُمْ عَلِيٌّ وَشِيعَتُهُ[1]،.

غير أن عليا (عليه السلام)، زعيم هذه الفرقة، يصرح في أحاديث أخرى بأن هذه الفرقة التي يفترض أن تكون ناجية ستفترق بدورها؛ فقال :

« وَتَفَرَّقَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَعْدَ نَبِيِّهَا (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِرْقَةً فِي النَّارِ، وَفِرْقَةٌ فِي الْجَنَّةِ.

---

(١) راجع شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ج٢ ص٣٥٣ و تفسير الدُّر المنثور للسيوطي ج٦ ص٣٧٩.

وَمِـنَ الـثَّلَاثِ وَالسَّـبْعِينَ فِـرْقَـةً عَشَـرَ فِـرَقٍ تَنْتَحِلُ وَلَايَتَنَا وَمَوَدَّتَنَا، اثْنَتَا عَشْرَةَ فِرْقَةً مِنْهَا فِي النَّارِ، وَفِرْقَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسِتُّونَ فِرْقَةً مِنْ سَائِرِ النَّاسِ فِي النَّارِ»[1].

أدركـتم الـحقيقة الآن؟ هـذا قـول أمـير الـمؤمـنين الإمـام المعصوم (صلوات الله عليه) الذي لا ينطق عن الهوى؛ يقرر أن الشيعة ينقسمون إلى ثلاث عشرة فرقة، اثنتا عشرة منها في جهنم وبئس المصير، وواحدة فقط في الجنة!

وقد حددت الروايات علامات لتلك الفرق الهالكة، وهي منطبقة تماما على بعض التيارات الشيعية اليوم، ومن أبرز تلك العلامات؛ ما جاء عن الرضا (صلوات الله عليه):

«إِنَّ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ مَوَدَّتَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ مَنْ هُوَ أَشَـدُّ فِـتْنَةً عَلَى شِـيعَتِنَا مِـنَ الـدَّجَّـالِ، فَـقُلْتُ: بِمَاذَا؟ قَالَ: بِمُوَالَاةِ أَعْدَائِنَا، وَمُعَادَاةِ أَوْلِيَائِنَا،

---

(١) الكافي ج ٨ص ٢٢٤.

إِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ اخْتَلَطَ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ، وَاشْتَبَهَ الْأَمْرُ، فَلَمْ يُعْرَفْ مُؤْمِنٌ مِنْ مُنَافِقٍ»[1].

فتجد أحدهم يبتسم في وجه الناصبي والمخالف، رغم ورود الروايات الشديدة في هذا الباب، ومنها قول علي (عليه السلام):

«مَنْ ضَحِكَ فِي وَجْهِ عَدُوٍّ لَنَا، مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَارِجِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَمُخَالِفِ مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ وَمَنْ سِوَاهُمْ؛ لَا يَقْبَلُ اللّٰهُ مِنْهُ طَاعَةً أَرْبَعِينَ سَنَةً»[2].

والمقصود بالمخالف هنا الرمز والقائد والشيخ الكبير الذي يمثل رأس الانحراف وكبراء القوم؛ أما عامة الناس

---

(١) صفات الشيعة للصدوق ص١٤.

(٢) مستدرك الوسائل للميرزا النوري ج١٣ ص٣٢٢ وبحار الأنوار للمجلسي ج١٠٢ ص٢١٦.

والمستضعفون العاديون فينبغي معاملتهم بكل أريحية وابتسامة ولطف لجذبهم إلى الحق[1].

---

(١) تأملوا كيف يفيض هؤلاء على النواصب وأضرابهم، كالقرضاوي الهالك مثلًا، بألوان المحبة والمودة والبرّ، وكيف يتوددون إليهم ويتزلفون لهم! ثم انظروا في المقابل إلى ما أبداه التسخيري اللعين من ضعة ومهانة، وما أراقه من ماء وجهه في سبيل التقرب إليهم؛ فعلى الرغم من التصريحات العدائية البغيضة التي صدرت عن القرضاوي بحق الشيعة، والتي هزّت العالم الشيعي بأسره وأثارت استنكاره، لم يجد التسخيري (لعنة الله عليه) غضاضة في أن يطوي المسافات إلى قطر، غير عابئ بما يقتضيه مقامه المزعوم من عزة ووقار، ليحضر اجتماع ما يُسمّى بـ«الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين»، بصفته نائبًا لرئيسه القرضاوي! ولقد رأيت بأم عيني كيف كان يتملّق له، ويبالغ في تبجيله وتعظيمه، ويناديه بألقاب من قبيل «فضيلة الشيخ» و«الإمام القرضاوي»! حتى إن القرضاوي ظل رابضًا على كرسيه، بينما نهض التسخيري بنفسه لاستقباله والسلام عليه، في مشهد لا يخفى ما ينطوي عليه من خنوع ومذلة، ولا يحتاج وصف ما فيه من امتهان للنفس إلى مزيد بيان! ولم يكن هذا دأبه مع القرضاوي وحده؛ فقد تكرر المشهد ذاته مع الناصبي الإرهابي حارث الضاري، الذي تلطخت يداه بدماء شيعة أهل البيت (عليهم السلام) في العراق. فبينما كان الضاري يشن حملاته على الشيعة، ويرميهم زورًا وبهتانًا بتفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام)، كان التسخيري يجالسه في غاية اللطف والهدوء، ويخاطبه بمنتهى التوقير والاحترام، مطأطئًا رأسه، لا يني يردد: «وحدة إسلامية، فضيلة الشيخ»! فأيُّ مفارقة أظهر من هذه؟ وأيُّ ميزان أعوج ذاك الذي يجعل من التودد إلى أعداء أهل البيت أدبًا وحكمة، ومن الشدة على أوليائهم موقفًا يستحق كل ذلك العداء؟ أما إذا انتقلنا إلى موقفه منا ومن أولياء أهل البيت (عليهم السلام)، فحدّث ولا حرج! هنا ينقلب ذلك اللين المفرط إلى غلظة لا تعرف حدًّا، وذلك التواضع المصطنع إلى كبرياء =

= واستعلاء، وتلك الألسنة التي تلين للنواصب إلى سيوف مسلولة على رقاب الشيعة! فقد أطلق التسخيري لسانه فينا، وسلقني شخصيًّا بسيل من الافتراءات والأباطيل، فرماني بالعمالة، وزعم أنني كنت أتردد باستمرار على السفارة الأمريكية في الكويت، والله يشهد أنني لم أطأ عتبة تلك السفارة قط، ولم تطأ قدمي أرضها يومًا! ولم يقف به الافتراء عند هذا الحد، بل ادعى أنني درست في أمريكا، مع أنني لم أزرها إلا مرة واحدة في صغري، حين سافرت لزيارة جدتي، وقرأت آنذاك في مجمع للإخوة اللبنانيين بمدينة ديترويت خلال أيام العاشر من المحرم، ولم أدرس في أمريكا قط! ومع ذلك، يتبجح بأنه يعرف تاريخي، ويشيع أنني كنت شرطيًّا في الكويت، إلى جانب ما أطلقه من سيل لا ينقطع من الأكاذيب والسباب والشتائم، حتى وصفني بالسفيه والأحمق! وكأن الكذب عنده شربة ماء، لا يجد في اختلاقه حرجًا، ولا في ترديده وقيعه وازعًا! وهنا تتجلى دلالة الرواية بأوضح مصاديقها؛ فهم يتولّون أعداء أهل البيت (عليهم السلام)، ويتوددون إلى أمثال القرضاوي والضاري، ويبذلون لهم غاية التوقير والتبجيل، في حين ينصبّ عداؤهم على أولياء أهل البيت وشيعتهم، ويشتد بأسهم عليهم، وتتحول ألسنتهم إلى أدوات للطعن والتشهير والافتراء، بل يتعدى الأمر ذلك إلى الظلم والسجن والقتل في إيران. فأيُّ ولاء هذا الذي يتسع صدر أصحابه لأعداء أهل البيت، ويضيق عن احتمال شيعتهم؟! وأيُّ وحدة إسلامية تلك التي يُرفع شعارها في مجالس النواصب، ثم تُداس بأقدام أصحابها حين يتعلق الأمر بأولياء الله وشيعة محمد وآله الطاهرين؟! إنهم، في نهاية المطاف، من وعّاظ السلاطين الذين باعوا مواقفهم في أسواق السلطة، وساروا في ركاب الظالمين.

فاعلموا أن هؤلاء هم من تلك الفرق الاثنتي عشرة الهالكة التي وصفها أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: **«اثْنَتَا عَشْرَةَ فِرْقَةً مِنْهَا فِي النَّارِ»**.

أما الفرقة الناجية فهي واحدة فقط؛ تلك العصابة المؤمنة والطائفة الطاهرة التي لم تلوث عقيدتها أبدا، ولم تتنازل عن مبدأ الولاء والبراء من أجل أحد، وظلت ثابتة على موقفها المبدئي حتى آخر رمق.

الجهر بالحق وترك التقية في العصر الحاضر

إن أولئك الثابتين هم من يستحقون أن يقبل التراب تحت أقدامهم!

ما أعظم أن تجد شيعيا شجاعا نقي العقيدة، لا يساوم على ثوابت الدين ولا يخجل من معتقده أينما حل؛ حتى لو كان في الحج أو العمرة وسط ديار المخالفين فسألوه عن موقفه من عائشة، أجاب بكل شجاعة: أنا ضد عائشة، وليفعلوا بي ما شاؤوا؛ فإنما هي قتلة واحدة أفخر بها، وألقى أئمتي (عليهم السلام) قرير العين بأني انتصرت لهم وثبت موقفا قد يهدي

الله به بعض السامعين. وقد ورد في أحاديث أئمتنا (عليهم السلام) كما عَنْ عَبْد الله بْنِ عطاء، قَالَ:

«قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ أُخِذَا، فَقِيلَ لَهُمَا: ابْرَآ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَبَرِئَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَأَبَى الْآخَرُ، فَخُلِّيَ سَبِيلُ الْأَوَّلِ الَّذِي بَرِئَ، وَقُتِلَ الْآخَرُ. فَقَالَ: أَمَّا الَّذِي بَرِئَ فَرَجُلٌ فَقِيهٌ فِي دِينِهِ، وَأَمَّا الَّذِي لَمْ يَبْرَأْ فَرَجُلٌ تَعَجَّلَ إِلَى الْجَنَّةِ».

أيها الناس، انصروا أئمتكم، ولا تخذلوهم، وانصروا نبيكم المظلوم، الذي لا تزال الأمة بأسرها، بل حتى الغالبية العظمى من الشيعة، تجهل حقيقة ما جرى عليه، وكيف قُتل، ومن الذي دبّر قتله!

فأين البيان بروايات أهل البيت (عليهم السلام)، وما نقلته العترة الطاهرة عن جدّهم المصطفى (صلى الله عليه وآله)، وما جرى عليه في أواخر حياته؟! لقد غُيّبت عن عامة الناس

روايات تكشف كيف أقدمت عائشة وحفصة، بأمر من أبويهما، على دسّ السمّ له، مستغلّتَين لحظات إغمائه!

وهذه روايات معتبرة، عليها المعوّل عندنا، وقد تلقّاها علماؤنا بالقبول، وأثبتوها في مصنّفاتهم، ودفعوا دماءهم وأرواحهم ثمنًا للتمسّك بهذا الموروث وصيانته.

فالتشيّع لم يصل إلينا على طبق من ذهب، ولم يُورث إلينا بلا ثمن؛ وإنما بلغنا عبر تضحيات أئمتنا وأصحابهم الأبرار وعلمائنا الأخيار، الذين بذلوا في سبيل حفظه الغالي والنفيس.

أما اليوم، فإن ما نشهده من سفك للدماء لا يرتبط، في كثير من صوره، بمجرد المجاهرة بالعقيدة أو التصريح بالموقف المذهبي، وإنما تحكمه اعتبارات سياسية وإقليمية، وصراعات على السلطة والنفوذ، لا فرق فيها بين من جاهر برأيه ومن آثر الصمت.

ولقد صدعنا بهذا الحق في الكويت، على الرغم من كونها من أبرز معاقل النفوذ الوهابي، ومن أكثر البيئات نشاطًا في هذا الاتجاه، حتى إنها تأتي بحسب تقديري، في مرتبة متقدمة

بعد باكستان ونجد. ومع ذلك، لم يُقدموا على قتلنا، وإنما صدر بحقنا حكم غيابي بالسجن عشرين عامًا، ثم أخذوا يلوّحون بالإعدام، بعد أن فات الأوان وطارت الطيور بأرزاقها!

وعلى فرض أن ينتهي الأمر إلى تنفيذ حكم الإعدام، فأيّ عار في ذلك؟ بل هو في ميزان من يعتقد بقداسة هذا الموقف، شرف ومفخرة. ثم إن الواقع الدولي اليوم يجعل من العسير على أي سلطة أن تُقدم على تنفيذ حكم بالإعدام بحق شخص لمجرد إعلانه موقفًا ناقدًا من أبي بكر وعمر وعائشة؛ إذ سرعان ما تتعالى الأصوات في العالم، وتتحرك المؤسسات الحقوقية والإعلامية، وتُثار قضية حرية الرأي والمعتقد والتعبير.

ولنتأمل ما جرى قبل سنوات في باكستان أو أفغانستان، حين صدر حكم قضائي نهائي بقتل رجل قيل إنه ارتد عن الإسلام، وتناقلت وسائل الإعلام العالمية، ومنها هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، خبره؛ غير أن السلطات لم تتمكن من تنفيذ الحكم تحت وطأة الضغوط الدولية المطالبة باحترام حرية الرأي والعقيدة.

ذلك هو الواقع الذي نعيشه اليوم، وتلك هي المساحة التي أتاحها النظام الدولي القائم، أفلا يجدر بنا أن نحسن الإفادة منها في سبيل بيان الحق وإيصاله إلى الناس؟

إن القتل لمجرد إبداء الرأي بات أمرًا نادر الوقوع في عالم اليوم، وعلى فرض أن يتعرض المرء له بسبب موقفه وعقيدته، فإنه يكون، وفق ما ورد في روايات أئمتنا (عليهم السلام)، قد تعجّل إلى الجنة.

ثم إن ما قد يقع من ذلك يظل محصورًا في نطاق جغرافي محدود من الشرق الأوسط، ولا يصح أن يُتخذ ذريعة للصمت في كل مكان وزمان. فما بال أولئك المقيمين في البلدان الحرة أو شبه الحرة، في لندن وأمريكا وسائر أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا، يحبسون أصواتهم، ويكتمون ما يعتقدون أنه حق؟! ما الذي يمنعهم من البيان وقد توفرت لهم مساحة واسعة من حرية التعبير؟

انطقوا بالحق، واكسروا حواجز الخوف والصمت، وتحرروا من القيود التي كبّلت ألسنتكم! بل اجعلوا من بيانكم سبيلًا إلى تحرير غيركم من الأوهام التي استحكمت في أذهانهم،

وإلى كشف ما ترونه خديعة تاريخية كبرى أحاطت بسير أبي بكر وعمر وعائشة. لا تجعلوا الخوف يحول بينكم وبين أداء واجب البيان؛ فليس من الوفاء لأهل البيت (عليهم السلام) أن نـكتم مـا وصـل إلـينا مـن حـقائـقهم، ولا مـن نـصرة مظلوميتهم أن نترك الناس أسرى روايات لا يعرفون ما يقابلها من روايات العترة الطاهرة.

فهم أحاديث التقية في سياقها الفقهي والتاريخي

تأمّلوا أيها الإخوة، كيف تحرّرتم فقهيًّا من طائفة الأحاديث الواردة في باب الصبر على الحاكم الجائر والنهي عن الخروج عليه، وهو باب كامل أفرده صاحب «الوسائل» لهذا الغرض؛ إذ حـملتموها على ظـروفـها الـتاريـخية الـخاصـة، وقـلتم إنـها أحكام مؤقتة اقتضتها طبيعة المرحلة التي صدرت فيها، وإن لم يخلُ بعضها من لسان يوحي بالاستمرار إلى زمن الظهور.

وكذلك صنعتم مع الأحاديث الناهية عن التبليغ، أو عن ذكر فضائل أمير المؤمنين علي وفاطمة (عليهما السلام)، فاعتبرتموها ناظرة إلى تلك الأزمنة الحالكة والظروف العصيبة التي عاشها الأئمة (عليهم السلام) وأصحابهم، ولم تفهموا

منها حكمًا مطلقًا يجري في جميع العصور والأحوال. فلماذا، إذن، لـم تـنتهجوا الـمنهج الفقهـي نـفسه فـي الـتعامـل مـع أحاديث التقية؟ ولماذا لم تحرّروها من قيود تلك الظروف، وتحملوها على مواردها وملابساتها الخاصة، بدلًا من جعلها حاكمة على سلوك الشيعة في مختلف الأزمنة والبلدان؟!

إن لـديـنا، فـي مـقابـل تلك الأحـاديـث، طـائـفة أخـرى مـن الروايات تؤكد أن للتقية مواضع مخصوصة وحدودًا مرسومة، وتنص على أن **«مَنْ أَزَالَهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا لَمْ تَسْتَقِمْ لَهُ»**[1]، كما تحـذّر من الإفراط فيها والمبالغة في التمسك بها، بقولهم (عليهم السلام):

«فـاتّـقُوا اللّٰهَ مَـعَاشِـرَ شِـيعَتِنَا، لَا تسـتَعملوا بِالْهُوَيْنَا وَلَا تَقِيَّةَ عَلَيْكُمْ»[2].

وتـكشف هـذه الـروايـات عـن أن الـتقية رخـصة شرعـية فـي مـواردهـا، لا عـزيـمة مـطلقة يُلزم الشـيعي بـمقتضاها فـي كـل

---

(١) الكافي الشريف ج٢ ص١٦٨.

(٢) تفسير الأمام العسكري عليه السلام ص٥٨٩.

حال. بل إن بعضها يتجاوز مجرد التحذير من الإفراط فيها، إلى استشراف مآل خطير قد تنتهي إليه الأمة إذا استحكم هذا النهج في نفوس أبنائها.

حتى يغدو داءً عضالًا يشلّ حركتها، ويقعدها عن أداء واجبها، ويبلغ بها الحال أن يظهر مهديّنا (عليه السلام)، فيستنصرها ويدعوها إلى نصرته، فتجيبه: «**لا نفعل، إنما نتقي**»[1].!

لقد أُسيء فهم هذه الروايات، وغُفل عن أن الأئمة (عليهم السلام) قد أعلنوا انتهاء ذلك العهد المظلم الذي بلغ فيه الخوف والتضييق مبلغًا لم يكن يُسمح معه بإقامة دولة للشيعة، بل لم يكن يُؤمَن فيه على المرء حتى من التسمية باسم علي!

---

(١) كما ورد عن الصادق عليه السلام: « **لو دعيتم لتنصرونا لقلتم: لا نفعل، إنما نتقي، ولكانت التقية أحب إليكم من آبائكم وأمهاتكم، ولو قد قام القائم ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك، ولأقام في كثير منكم من أهل النفاق حد الله**». وسائل الشيعة الحديث ٢ من الباب٣١ من أبواب الأمر بالمعروف .

ويـكفي أن نـتأمـل هـذه الـروايـة الـعجيبة الـتي تـكشف عـن جـانـب مـن الـظروف الـعصيبة الـتي كـان يـعيشها أصحاب أهـل البيت (عليهم السلام)، وما بلغته السلطة من استهدافٍ لكل ما يتصل بأسمائهم وولائهم؛ فقد رُوي أن أحد أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام) قصد الإمام، وكانت امرأته حاملًا، فسأله الدعاء بأن يرزقه غلامًا، فأخبره الإمام بأنه سيرزق ذكرًا، ثم أوصاه بأن يسمّيه عمر، مع أن الرجل كان قد عزم على تسميته عليًّا، وأمر أهله بذلك. ولمّا عاد إلى الكوفة وُلد له غلام، وكان قد سُمّي عليًّا، فغيّر اسمه امتثالًا لأمر الإمام، ثم تبيّن له وجه تلك الوصية، فعن أحمد بن عمر قال:

«خَرَجْتُ إِلَى الرِّضَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَامْرَأَتِي بِـهَا حَـبَلٌ، فَـقُلْتُ لَـهُ: إِنِّـي خَـلَّفْتُ أَهْـلِي وَهِـيَ حَـامِـلٌ، فَـادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ ذَكَـرًا. فَـقَالَ لِـي: وَهُوَ ذَكَرٌ، فَسَمِّهِ عُمَرَ. فَقُلْتُ: نَوَيْتُ أَنْ أُسَمِّيَهُ عَـلِيًّا، وَأَمَـرْتُ الْأَهْـلَ بِـهِ. قَـالَ: سَـمِّهِ عُـمَرَ. فَوَرَدْتُ الْكُوفَةَ وَقَدْ وُلِدَ لِي ابْنٌ وَسُمِّيَ عَلِيًّا،

فَـسَمَّيْتُهُ عُـمَرَ، فَـقَالَ لِـي جِـيرَانِـي: لَا نُـصَدِّقُ بَعْدَهَا بِشَيْءٍ مِمَّا كَانَ يُحْكَى عَنْكَ. فَعَلِمْتُ أَنَّهُ كَانَ أَنْظَرَ لِي مِنْ نَفْسِي»[1].

فهل يُعقل أن نأتي اليوم، بعد تبدّل تلك الظروف وانقضاء أسبابها، فنأمر كل من اسمه علي بأن يغيّره إلى عمر، استنادًا إلى هذه الرواية؟!

وهل يصح أن نقتطع الحديث عن ظرف صدوره، ونحوّله إلى حكم مطلق يتجاوز الملابسات التي أحاطت به؟!

إن مقتضى الصناعة الفقهية أن يُبحث في ظروف صدور الروايات، وتُدرس القرائن المحيطة بها، ويُميّز بين ما له عموم استغراقي يشمل الأفراد والأزمان كافة، وبين ما صدر ناظرًا إلى قضايا خارجية ووقائع مخصوصة، وانقطع حكمه بانقطاع ظرفه وارتفاع موضوعه. وليس كل ما ورد في لسان الرواية يُحمل بالضرورة على الاستدامة والإطلاق، ما لم تقم قرينة على ذلك.

---

(١) الثاقب في المناقب لابن حمزة الطوسي ج١ ص٢١٤.

ولـكن، ويـا لـلأسـف، تـرى الـناس يسـيرون خـلف الجهـل، ويُساقون حيث يُراد لهم أن يُساقوا، من غير تمحيص ولا تدبّر ولا مـراجـعة لـموازيـن الاسـتنباط. ومـا أعـظم الـمصيبة حـين يرتدي الجهل عمامة العلم، ويتصدر للقيادة، فيمضي خلفه قطيع لا يميّز بين الحق والباطل! فإنا لله وإنا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وغدًا ستنجلي الحقائق، وتنكشف السرائر، ويُعرف من كان قلبه يحترق غيرةً على عزة التشيّع وكرامة أتباع أهل البيت (عـليهم السـلام)، ويـسعى إلى نـصرة الأئـمة والانـتصار لمظلوميتهم والتمهيد لظهور صاحب الأمر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)، ومن كان في المقابل، يسعى إلى تكريس ذلّة الشيعة وإبقائهم أسرى الخوف والجمود، وتعطيل حركتهم وتأخير ظهور وليّ الله (صلوات الله عليه). فشتّان بين من يعمل لتمكين دولة الحق، ومن يجعل من الخوف مذهبًا، ومن التقية نهج حياة لا ينتهي!

نص الزهراء عليها السلام على إحراق الدار وإسقاط المحسن

نعود إلى كلام الزهراء (عليها السلام) وهي تنكر على تلك الأمة المتخاذلة التي وعدتها بالنصرة ثم نكثت، حيث تقول:

«وَطُفْتُ عَلَيْهِمْ فِي بُيُوتِهِمْ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَحْمِلُنِي وَمَعِيَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ لَيْلًا وَنَهَارًا إِلَى مَنَازِلِهِمْ، يُذَكِّرُهُمْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ لِئَلَّا يَظْلِمُونَا وَيُعْطُونَا حَقَّنَا الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ لَنَا، فَيُجِيبُونَ لَيْلًا وَيَقْعُدُونَ عَنْ نُصْرَتِنَا نَهَارًا. ثُمَّ يُنْفِذُونَ إِلَى دَارِنَا قُنْفُذًا وَمَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ (لَعْنَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ) لِيُخْرِجَا ابْنَ عَمِّي عَلِيًّا إِلَى سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ لِبَيْعَتِهِمُ الْخَاسِرَةِ، وَلَا يَخْرُجُ إِلَيْهِمْ مُتَشَاغِلًا بِوَصَاةِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) وَتَأْلِيفِ الْقُرْآنِ وَقَضَاءِ ثَمَانِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَصَّاهُ بِقَضَائِهَا عَنْهُ عِدَاتٍ وَدَيْنًا، فَجَمَعُوا الْحَطَبَ بِبَابِنَا».

هـذا هـو قـول الـزهـراء (عـليها السـلام) نـفسها، فـي دحـض قـاطع لـمن يـزعـمون عـدم تحـدثـها بـتفاصيل ظلامـتها، وهـو جهـل مـركـب؛ إذ لـو لـم تتحـدث لـكفت روايـات الآخـريـن فـي إثبات الحادثة، فكيف وقد نطقت (عليها السلام) في روايات متعددة لا يسع المقام استقصاءها، ففصلت ما جرى بقولها:

«، فَجَـمَعُوا الْحَـطَبَ بِـبَابِـنَا، وَأَتَـوْا بِـالـنَّارِ لِيُحْـرِقُـوا الْـبَيْتَ، فَـأَخَـذْتُ بِـعِضَادَتَـيِ الْـبَابِ، وَقُلْتُ: نَاشَدْتُكُمُ اللّهَ، وَبِأَبِي رَسُولُ اللّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، أَنْ تَكُفُّوا عَـنَّا وَتَـنْصَرِفُوا. فَأَخَـذَ عُـمَرُ الـسَّوْطَ مِـنْ قُـنْفُذٍ مَـوْلَى أَبِـي بَـكْرٍ، فَـضَرَبَ بِـهِ عَـضُدِي، فَـالْـتَوَى الـسَّوْطُ عَلَى يَـدِي حَـتَّى صَـارَ كَـالـدُّمْـلُجِ، وَرَكَـلَ الْبَابَ بِرِجْلِهِ فَـرَدَّهُ عَـلَـيَّ وَأَنَـا حَـامِلٌ، فَـسَقَطْتُ لِوَجْهِي وَالنَّارُ تَسْعَرُ، وَصَفَقَ وَجْهِي بِيَدِهِ حَتَّى انْتَثَرَ قُرْطِي مِنْ أُذُنِي، وَجَاءَنِي الْـمَخَاضُ فَـأَسْـقَطْتُ مُـحْسِنًا قَـتِيلًا بِـغَيْرِ جُـرْمٍ.

فَهَـذِهِ أُمَّـةٌ تُـصَلِّي عَـلَيَّ، وَقَـدْ تَـبَرَّأَ اللهُ وَرَسُـولُـهُ مِنْهَا، وَتَبَرَّأْتُ مِنْهَا؟!»[1].

فهل تستحق هذه الأمة الملعونة المتخاذلة أن تأذن لها الزهراء (صلوات الله عليها) بالصلاة عليها؟ ها هي (عليها السلام) تكشف عن ظلامتها بلسانها وتصدع بالحق المبين.

الموقف الشرعي والاجتماعي من المشككين

بناءً على ما تقدّم عرضه من أدلّة وشواهد، منذ الصفحات الأولى من هذا الكتاب المختصر، فقد تضافرت لدينا الروايات المستفيضة المتواترة والصحيحة، وانضمّ إليها إجماع أعلام العلماء وأعمدة التشيّع، قديمًا وحديثًا، لتثبت هذه الفاجعة ثبوتًا لا يدع مجالًا للارتياب، ولا يترك لمتردّدٍ عذرًا في التردّد؛ فهي من الحقائق التي لا يختلف فيها اثنان من أهل التشيّع.

وقد وردت بأصحّ الأسانيد، وتناقلتها الألسن عن الأئمة (عليهم السلام)، وعن أصحابهم، بل حتى عن أعدائهم، فضلًا

---

(١) الهداية الكبرى للخصيب ص١٤٨.

عـمّا جـاء على لـسان صـاحـبي الـمصاب والـشأن نفسـيهما: الصدّيقة فاطمة الزهراء وأمير المؤمنين (عليهما السلام).

وبعد هذا البيان الذي أشرق برهانه، واتّضحت معالمه، ألا يتّقي الله أولئك الـذيـن يـزعـمون أنّ ظـلامـة الـزهـراء (عـليها السلام) لم تثبت، ويـضعّفون أسانيدها، لا لشيء سوى تبرئة ساحـة أبي بكر وعـمر، والإصرار على الـترضّي عـنهما، ولـو على حـساب الـحقيقة والـعلم، وعلى مـرأى الـناس ومـسمعهم، مـن شـاشـات الـتلفاز والـمنابـر، اسـترضـاءً لـلمخالـف واسـتجلابًـا لرضاه؟!

أمـا كـان الأجـدر بـهم أن يـلتمسوا رضـا الـزهـراء (عـليها السلام)، وأن يـصونـوا ضمائرهـم الـعلمية مـن هـذا الـتزيـيف الذي تأباه أبسط مقاييس البحث والإنصاف؟!

فـأيّ عـذر يـسوّغ لـلمرء أن يـطوي عـنقه أمـام الـحقيقة، ويجعل من العلم مطيّةً لمصالحه وأهوائه؟!

إنّ هـذا المسـلك لا يـصدر إلا عـن جهـلٍ بـالحقيقة، أو كـذبٍ فـي نـقلها، أو نـفاقٍ فـي الـتعامـل معها، أو ابـتغاء حـطام الـدنـيا على حساب الدين والولاء.

إنّ معركتنا الفكرية والعقائدية إنما هي مع هذا النهج المنحرف وأهله؛ أولئك الذين يهوّنون من المنكر، ويكسونه ثوب الاعتدال والمجاملة، حتى يغدو الإنكار معروفًا، والتزييف اجتهادًا، والتنازل عن الثوابت حكمةً ومداراة.

والواجب أن يُواجَه هذا النهج بالموقف الشرعي الواضح، وأن يُحذَر أهله، وألّا يُفسح لهم المجال ليتصدّروا المجتمع الشيعي أو يتسلّلوا إلى منابره ومؤسساته، وقد وردت أحكام شرعية صارمة في مقاطعة أهل المنكر، وإن كانوا من أقرب الناس نسبًا، كالأخ وابن العم. فكيف يسوغ، بعد ذلك، أن يُتعايش مع هذا الانحراف بلا تحفظ، وأن يُفتح لأهله صدر المجالس والمساجد والحسينيات، وأن يُكرّموا ويُقدّموا ويُبرزوا في الفضائيات ووسائل الإعلام والمنابر، تحت عناوين المجاملة والمصالح والتعارف؟! إنّ ما يُسوَّق باسم المداراة قد ينقلب، متى تجاوز حدوده الشرعية، إلى إعانةٍ على الباطل وترويجٍ له، وهو أمر لا يجوز التهاون في عواقبه.

إنّ الواجب تجاه أهل المنكر هو مقاطعتهم، ومواجهة انحرافهم، أو عزلهم عن مواقع التأثير في المحيط الاجتماعي،

على أقلّ تقدير، وفق ما سنّه أئمتنا (عليهم السلام)، وما جرى عليه الفقهاء. ولنتأمّل في سيرة الأشعريين في قم؛ فقد كانوا يبادرون إلى إخراج من يظهر منه أدنى انحراف عقائدي ونفيه خارج المدينة، خشية أن يتحوّل إلى عنصر يفسد عقائد الناس ويزعزع ثوابتهم. بل بلغ بهم الاحتياط أن يشتدّوا في التعامل حتى مع موارد الاشتباه، ثم يتثبّتوا ويتبيّنوا؛ وما ذلك إلا لأنّ الدين وولاية أهل البيت (عليهم السلام) كانا عندهم أعزّ من كلّ شيء، وأغلى من أن يفرّطوا فيهما أو يساوموا عليهما، ولو بذلوا في سبيلهما المهج والأرواح.

فاحذروا، من الانفتاح على التيارات المنحرفة، وإن ارتدت لباس التشيّع، وتزيّنت بشعارات الولاء؛ فلا تنخدعوا بالأسماء ولا بالألقاب، ولا تجعلوا الانتساب الظاهري إلى مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) ستارًا يحجب عنكم حقيقة المناهج والمواقف.

احذروا تيار حزب الدعوة، واحذروا نظام إيران، واحذروا السامري في القطيف - حسن الصفار- ، والتسخيري، ونعثل قم - ناصر مكارم شيرازي- ، وسائر من يسير في هذا النهج؛ ولا

تـمنحوهـم ثـقتكم أو مـنابـرَكـم أو مـواقـع الـتأثـير فـي مجتمعاتكم. واجهوهم بالحجّة والبيان، واعزلوا أفكارهم عن عقول أبنائكم، وحصّنوا أنفسكم وأهليكم ومجتمعكم من هذه التيارات التي تنخر في جسد الأمّة، وتعمل على حرفها عـن صـراط أهـل الـبيت (عـليهم السـلام). إنّـها مـسؤولـية جسيمة، وأمانة لا يجوز التفريط فيها، ولا سيّما حين تكون العاقبة متعلّقة بدين الأجيال القادمة وعقيدتها.

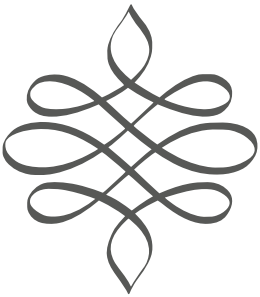
فلا تتركوا لأهل هذا النهج منفذًا ينفذون منه إلى عقول الناس وقلوبهم، ولا تدعوا الباطل يرفع صوته فوق صوت الحق؛ صكّوا بالحق جباههم، وردّوا على شبهاتهم، وكشفوا زيف دعاواهم، كما علّمنا أئمتنا (عليهم السلام)، ولا تأخذكم في بيان الحقيقة لومة لائم.

ولـئن كـانـت لـهم مـن الإمـكانـات والـقدرات والسـلطات والتحالفات مع الأنظمة والحكومات ما يفوق ما تملكون، ولئن كنتم في قلّة الحيلة وضيق الوسائل، فإنّ ذلك لا يغيّر من حقيقة الموقف شيئًا، ولا يجعل الباطل حقًّا، ولا يطفئ نور الحقيقة؛ فالله ناصر الحق وأهله، والعاقبة لمن تمسّك به

وثبت عليه. وقد دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) بقوله: **«وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ»**.

وإنّ مـن يخـذل الـحقّ لا بـدّ أن يـنكشف زيـفه، ويـطويـه النسيان في مزابل التاريخ، أما أنتم، فاثبتوا على ما عرفتم من الحق، ولا تستوحشوا قلّة السائرين في طريقه؛ فإنّ النصر، بإذن الله، للحق وأهله، عاجلًا أو آجلًا، ببركة دعاء رسول الله (صلى الله عليه وآله).

صَلَّى اللهُ عَـلَيْكِ يـا زَهْـرَاءُ، أَيَّـتُهَا الـصِّدِّيـقَةُ الشَّهِـيدَةُ الْمَظْلُومَةُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ قَتَلَكِ وَآذَاكِ..



فهرس المحتويات

تقديم..... ١٠

الفصل الأوّل..... ١٤

علة اختلاف الآثار في تاريخ استشهاد الزهراء عليها السلام ١٤

أولًا: الاعتماد على السماع والشفاهة دون التدوين الفوري..... ١٦

ثانيًا: تأخر حركة التدوين والتأليف التاريخي..... ١٧

ثالثًا: العوارض المادية المحدِثة للتصحيف في المخطوطات..... ١٧

رابعًا: خلو الكتابة القديمة من الإعجام والتنقيط..... ١٨

خامسًا: ظروف الضغط السياسي والتقية والحصار المعرفي..... ١٨

الموازنة بين طوائف الروايات في استشهاد الزهراء عليها السلام ٢١

استعراض الطائفة الأولى (المحدِّدة لليوم والتاريخ):..... ٢٢

استعراض الطائفة الثانية (المحدِّدة للمدة الفاصلة):..... ٢٣

تحقيق الجمع الدلالي وكشف عارض التصحيف الخطي..... ٢٥

النتيجة والتوفيق الترجيحي..... ٢٧

علوّ مرتبة الزهراء عليها السلام وتَقَدُّمِ نُورِها..... ٢٨

التكافؤ والمفاضلة المعنوية بين مقام الزهراء وعلي عليهما السلام ٣٢

الفصل الثاني..... ٣٨

مظاهر خضوع أمير المؤمنين و إقراره بمقام الزهراء عليها السلام ٣٩

الشاهد الأول: مخاطبتها بلفظ السيادة..... ٤٠

نهي أعداء آل محمد عن الصلاة على أوليائهم..... ٤١

الإفاضة العلمية ومقام التلمذة الغيبية..... ٤٣

حقيقة سلام الله تعالى على فاطمة الزهراء عليها السلام ٤٩

الموطن الأول: مواساة الزهراء عند وفاة خديجة عليها السلام ٥٠

إيثار الزهراء ليلة زفافها وكسوة الجنة الإلهية..... ٥١

الموطن الثاني: ليلة الزفاف و إيثار السائل بقميص العرس..... ٥١

لزوم البراءة والوفاء للمقام الفاطمي الشريف..... ٥٣

الفصل الثالث..... ٥٨

التعتيم والإخفاء لجزئيات المظلومية عند أهل الخلاف..... ٥٨

الصراع المحوري مع رموز أهل الخلاف..... ٦٠

الوسائل والمحاولات الطامسة للحقائق التاريخية..... ٦٢

الاتجاه الأول: التحريم المطلق لنقل الفتن والمنازعات..... ٦٢

الاتجاه الثاني: جرح الراوي الثقة و إسقاط اعتباره وقذفه.....٦٦

الاتجاه الثالث: الإنكار المطلق للوقائع المتواترة.....٧٣

ثبوت أصل التهديد والترويع في مصادر أهل الخلاف..... ٧٥

الاستدلال بالأحاديث النبوية على تجريم المروع والظالم.....٧٨

الفصل الرابع ٨٢

ظلامة الزهراء عليها السلام بين التواتر والتشكيك..... ٨٢

دوافع التشكيك وحقيقة المستند الروائي..... ٨٤

هل تقتصرُ ظلامةُ الزهراءِ عليها السلام على بضعِ رواياتٍ ضعيفة؟..... ٨٧

شهادة شيخ الطائفة الطوسي (قدس سره)..... ٨٧

شهادة العلامة المجلسي (قدس سره)..... ٩٠

التناقض المنهجي عند المشككين في مقايسة الظلامات..... ٩٢

المقارنة بين ظلامة النبي صلى الله عليه وآله وظلامة الزهراء عليها السلام ٩٢

حجية الاستفاضة والتواتر وسقوط المطالبة بالسند الصحيح ٩٥

نماذج من الأحاديث صحيحة السند في إثبات ظلامة الزهراء..... ٩٨

النموذج الأول: رواية الكافي الشريف..... ٩٨

الدلالة والتأثيل العلمي..... ٩٩

الفصل الخامس..... ١٠٤

الدلالة الإجمالية والتفصيلية على مظلومية الزهراء عليها السلام ١٠٤

الحديث الصحيح الثاني في استشهاد سيدة نساء العالمين..... ١٠٥

سند الرواية في «دلائل الإمامة»..... ١٠٥

متن الرواية ودلالتها اللغوية والتاريخية..... ١٠٦

الموقف الفاطمي واختبار الأمة..... ١٠٧

البعد العقائدي للثورة وغايتها السامية..... ١١٠

نماذج واقعية وشواهد تاريخية معاصرة..... ١١٢

الربط بين الثورة الفاطمية والتمهيد للحجة عليه السلام..... ١١٤

الشهادة التاريخية من الكاتب عبد الفتاح عبد المقصود..... ١١٦

القراءة التحليلية لنص عبد الفتاح عبد المقصود..... ١١٧

الفصل السادس..... ١٢٤

الرد على شبهة عدم تحدث الزهراء عليها السلام عن ظلامتها بنفسها..... ١٢٤

شهادة الزهراء عليها السلام بنفسها على تفاصيل الاعتداء في وصيتها..... ١٢٦

محاسبة النفس: بين أهل الوصف وأهل الفعل..... ١٢٩

سيرة العلماء الأبرار وحدود التقية والوحدة الإسلامية..... ١٣٤

افتراق الشيعة وعلامات الفرقة الناجية..... ١٣٩

الجهر بالحق وترك التقية في العصر الحاضر..... ١٤٥

فهم أحاديث التقية في سياقها الفقهي والتاريخي..... ١٥٠

نص الزهراء عليها السلام على إحراق الدار و إسقاط المحسن..... ١٥٦

الموقف الشرعي والاجتماعي من المشككين..... ١٥٨